

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



(معهد الدوحة)

www.dohainstitute.org

تقييم حالة

قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس

د. عائشة التايب

سلسلة (تقييم حالة)

قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس

- ١مقدمة
- ٢أولاً- المواعيد الانتخابية في تونس ومنعرج المضمون
- ٧ثانياً- انتخابات المجلس الوطني التأسيسي: المشهديات وسياسة المعنى
- ١٣ثالثاً- الخريطة الانتخابية والنتائج: الثابت والمتحول
- ٢٥رابعاً- انتخابات التأسيسي: امتحان الديمقراطية ودروس المواطنة
- ٢٨خاتمة

مقدمة

تعدّ انتخابات أول مجلسٍ قوميٍّ تأسيسيٍّ تونسيٍّ (٢٥ آذار / مارس ١٩٥٦، أي بعد خمسة أيام فقط من حياة تونس استقلالها) نقلةً نوعيّةً في تاريخ تونس المستقلّة. وأمضى ذلك المجلس ثلاث سنوات ليصدر نسخةً من أول دستور تونسيٍّ في سنة ١٩٥٩، فكان منطلق التّشريع لتركيز الدّولة وصناعة كيانها ونحت ملامح هويّتها القانونيّة والسياسيّة والثقافيّة والمجتمعيّة. وعلى الرغم من هشاشة الواقع المجتمعيّ آنذاك بما كان يميّز به من ارتفاع نسب الأميّة والفقر والبطالة وتدهور الأوضاع الحيائيّة العامّة للبلاد والعباد، كانت انتخابات أول مجلسٍ تأسيسيٍّ في تاريخ البلاد حدثًا مؤسسًا رمّمت تونس به نسيجها الاجتماعيّ وعقدت عبره العزم على الإقلاع نحو مستقبلٍ اقتصاديّ واجتماعيّ وسياسيّ أفضل. وتشاء حركة التّاريخ أن ترجع تونس يوم ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١، أي بعد ما يزيد على ستّين سنة، إلى نقطة البدء بانتخاب مجلسٍ وطنيٍّ تأسيسيٍّ ثانٍ، ربّما يكون كما كان الأوّل قطعًا مع عهود استبدادٍ سياسيٍّ وتراجعٍ اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ بلغا ذروتها في نهاية سنة ٢٠١٠، حاملين معها ثورة ١٤ يناير ٢٠١١.

وقد شهدت السّاحة السياسيّة والفكريّة في تونس بعد الثّورة جدلا كبيرا بخصوص قيادة التّحوّل السياسيّ والمجتمعيّ الحاصل وتصور النموذج الأمثل لقيادة ذلك الواقع وطرق إدارة شأنيّ الدّولة والمجتمع. وإن عرفت الأشهر الأولى للثّورة تخبطًا واضحًا في الاختيارات وبعض الارتباك في تبنيّ الخطوط العريضة لمشروع مستقبل تونس السياسيّ والاجتماعيّ، فقد استقرّ الرّأي عقب ذلك على وجوب الرجوع إلى نقطة الصّفر، وتدشين المرحلة الجديدة بمجلسٍ تأسيسيٍّ جديدٍ يأتّمه شعب تونس عبر الاقتراع على شكل المستقبل والتّشريع له.

ولكن، وإن سلّمنا جدلا بأنّ ثورة ١٤ يناير ٢٠١١ في تونس كانت إعلانًا لرفض شرائح المجتمع المختلفة لعهودٍ من الاستبداد السياسيّ؛ وانفجارًا في وجه ظلم اجتماعيّ وسوء إدارة لشؤون البلاد، بلغا ذروتها مع نهاية حكم النّظام السّابق؛ وعزم الأفراد القطع معها؛ فهل يجوز القول إنّ نتائج انتخابات المجلس الوطنيّ التأسيسيّ حملت معها بوادر قطع الأفراد والشرائح الاجتماعيّة المختلفة داخل تونس وخارجها مع جوهر التّركيبة السوسولوجيّة للمجتمع التونسيّ وللشخصيّة التونسيّة القاعدية بتركيبتها المعقّدة؟ وإذا ما سلّمنا جدلا بأنّ الفعل الانتخابيّ لا يمكن أن يكون فعلا عاطفيًّا وانفعاليًّا فحسب؛ ولكنّه أيضا فعل عقلائيّ وواعٍ، فأين

ينتهي فعل تأثير العواطف والانفعالات في نتائج انتخابات "التأسيسي"؟ ومن أين يبدأ وزن السلوك العقلاني المنظم والمدرّوس في خريطة توزّع الأصوات على الكتل والأحزاب والشخصيات؟

نقارب بهذه الأسئلة نتائج انتخابات المجلس الوطني علناً نفهم سوسيوولوجياً لماذا صوّت التونسيون يوم ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١؟ وكيف؟ وبماذا ظفروا من ذلك الموعد الانتخابي؟ وربما يبقى ما حصل من توتّر اجتماعي عنيف في محافظة سيدي بوزيد المحافظة/الرمز عقب إسقاط قوائم حركة العريضة الشعبانية للعدالة والتنمية الفائزة في الانتخابات يوم ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ مؤشراً مهماً على مدى التعقيد الذي يمكن أن يخفي وراء تفسير النتائج. ويدفع بقوة باتجاه التحليل الموضوعي لنتائجها وقراءة مضامينها والمحاولة الهادئة لاستنباط دلالاتها، كما يدحض بدهمة تفسير النتائج وتبسيطها وربطها الآلي ببعض العوامل وردّها المباشر إلى أخرى.

أولاً- المواعيد الانتخابية في تونس ومنعرج المضمون

بعد طول شدّ وجذب وجدل كبير بين الكتل والأحزاب السياسيّة والهيئات التي انبثقت عقب ثورة يناير ٢٠١١ في تونس، وعقب استقرار الرأي على إحداث مجلس وطني تأسيسي يتولّى تشكيل حكومة شرعية ووضع دستور جديد للبلاد - وهو المطلب الذي رفعه المعتصمون في القصة بعد أسابيع من سقوط رأس النظام الحاكم في تونس وتولّى رئيس البرلمان زمام الحكم كما ينصّ على ذلك الدستور الذي كان قائماً - حدّد موعد تلك الانتخابات يوم ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١. وتمّ انتخاب هيئة مستقلة عن الحكومة والأحزاب للإشراف عليها وتسييرها.

وقبل وقتٍ وجيز من انتهاء أول موعد لتسجيل التونسيين في القوائم الانتخابية الخاصة بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي، صرّح رئيس الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات بضعف إقبال التونسيين على التسجيل، وأكّد على بطء وتيرته وعدّها دون المأمول. وتحدّث رئيس الهيئة في تصريح رسمي عن أنّ النسبة العامّة للمسجلين في القوائم لم تتجاوز ١٦% من إجماليّ عدد التونسيين الحاملين لبطاقات هويّة وطنية في أكثر من ٤٠٠ مكتب عبر البلاد استُحدثت لتسجيل المواطنين. ولم تتعدّ نسبة إقبال التونسيات على التسجيل في القوائم ١٣%، فيما بلغت هذه النسبة لدى الرجال ٢٠%. وبلغ العدد الإجماليّ للمسجلين مليونين و٢٧٦

ألف ناخبٍ من مجموع ٧,٩ ملايين ناخب. وتحدّث الجميع حينها عن حالة إجماع وعزوف كبيرين للتونسيّ عن المشاركة السياسيّة في وقتٍ يتطلّب فيه سياق العمل على إنجاز أهداف الثورة حماس جميع التونسيّين وتفاعلهم الإيجابي مع تطوّرات السّاحة السياسيّة الوطنيّة.

واختلفت محاولات تفسير تلك الحالة، وردّها البعض إلى جملةٍ من العوامل المختلفة، منها عدم اعتياد التونسيّين على ثقافة الديمقراطيّة والمشاركة السياسيّة، وعدم ترسخها في المجتمع، وعدم ثقّتهم بنتائج الانتخابات في السابق وتشكيكهم المسبق في نتائج أيّ انتخابات. كما ذهب بعض الآراء في اتّجاه تحميل المسؤوليّة لوضعيّة ضبابيّة الدّور المرتقب للمجلس التأسيسيّ ومهامّه في ذهن المواطن التونسيّ^(١).

ومهما تعدّدت الأسباب التي كانت تقف وراء حذر التونسيّين من الانتخابات في بداية تدشين مشروع التحوّل الديمقراطيّ، يبقى التفسير الأوفى برأينا منحصراً في حالةٍ من عدم الثّقة المطلقة للمواطن في كلّ ما هو آتٍ من جهة الدّولة. وهي حالة نمت وترعرعت في الضّمير الجمعيّ التونسيّ بمرور الزمن، واشتدّ عودها واستحكمت حلقاتها مع آخر انتخابات رئاسيّة شهدتها تونس في سنة ٢٠٠٩. وكانت أغلب استطلاعات الرّأي المنجزة عقب الثورة قد بيّنت مدى عمق تلك الأزمة من عدم الثّقة في كلّ رموز الدّولة ومؤسساتها المختلفة -باستثناء مؤسسة الجيش^(٢)- وأجهزتها، ولاسيّما الأمنيّة.

وإلى جانب ثقل سوداويّة التاريخ السياسيّ التونسيّ في علاقته بالمواعيد الانتخابيّة في ذاكرة المواطن والمجتمع، زادت موجة الفوضى الاجتماعيّة العارمة التي سادت مؤسسات المجتمع والدّولة (اعتصامات وإضرابات، وقطع طرق، وغلق المصانع، والاضطرابات الأمنيّة) من حدّة أزمة عدم الثّقة، ومن حالة انطواء المواطن على ذاته وعلى مؤسساته الاجتماعيّة المرجعيّة (العائلة، والعرش، والقبيلة، والحيّ) وابتعاده عن الدّولة ومؤسساتها وممثليها. وكانت تلك المرحلة تجسيداً فعلياً لحالة "أنوميا اجتماعيّة" بالمعنى الذي تحدّث عنه عالم الاجتماع الفرنسيّ إميل دوركهايم Emile Durkheim، وحالة اختلال معياريّ استشرّت في سياق

^١ "إقبال التونسيين على التسجيل في القوائم الانتخابية لا يزال محتشماً"، إيلاف، الخميس ٤ آب / أغسطس ٢٠١١.

^٢ أبرز استطلاع للرأي عن درجة الثقة لدى التونسي أن ٨١,٧٪ من التونسيين لا يتقنون في غير الجيش الوطني. (نتائج قياس الثقة لدى التونسي، منتدى العلوم الاجتماعية في تونس، جريدة الشروق التونسية، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١).

انتقالٍ مرّ فيه المجتمع من حالة سيطرة مطلقة وإفراط مشهود به في حضور الدولة، إلى حالة من الغياب والاستقالة وتبخر وجود تلك الدولة وضياع "هويتها"⁽³⁾.

ولا يعكس ذلك الإقبال الحذر للمواطن التونسيّ على التّسجيل في القوائم الانتخابية - رغم التّمديد في آجالها أكثر من مرّة - غير ارتفاع مستويات الخيبة السوسيوسياسية للمواطن في الدولة وفي أجهزتها وبرامجها ورموزها، بعدما انكشف المستور فجأة إثر الثّورة وبعد تهاوي رأس النّظام الذي كان حاكمًا، وبعد أن اصطدم المواطن بهول حجم الفساد وفضاعة قصص التّراء الخياليّ لعائلة الرّئيس وللمقرّبين منه.

ولم يكن جرح تلك الخيبة السوسيوسياسية هيئًا، ولذلك لم تفلح محاولات رَأب صدعه من طرف هيئات ما بعد الثّورة والحكومة الانتقاليّة والأحزاب في إعادة النّقة وتعديل توازن باروماتر النّقة في الدولة، وعليه في إعادة النّقة في ما قد تطرحه من برامج. وبدا وكأنّ الماضي يعاقب الحاضر في حقلٍ سياسيّ معتلّ كان التوتّر سمته الأساسيّة، فكان إحجام المواطن العاديّ عن الانخراط في العمل السياسيّ هو سيّد الموقف في وقتٍ فتق فيه التّنظّم والعمل الحزبيّ، ليفضي إلى ولادة نحو ١١٦ حزبًا جديدًا، بعد ما كان المشهد السياسيّ طوال أكثر من خمسين سنة من الاستقلال لا يدع مجالًا إلا لواحد لا حزب غيره في الواجهة الأماميّة، وبضعة أحزاب أخرى تناثرت على تخوم ذلك المشهد السياسيّ وتموّقت طوعًا أو كرهًا ضمن هوامشه الخفيّة.

ومن المهمّ التّذكير بأنّ المواعيد الانتخابية قبل ثورة يناير ٢٠١١ وعلى مدى التاريخ السياسيّ لتونس المستقلّة، لم تكن يوما تمثّل رهانًا للوصول إلى السّلطة، كما لم تكن يومًا تحمل في طياتها أيّ إشعار مسبق بتغيير مفاجئ قد تحدّثه النّتائج في واقع الحياة السياسيّة، أو أيّ تعديل غير متوقّع لخرائط علاقات القوى السياسيّة القائمة⁽⁴⁾. كانت المواعيد الانتخابية مسرحيات يسهر القائلون عليها على حسن إخراجها بدقّة فائقة في اختيار الممثلين وتوزيع الأدوار بينهم وروعة ساحرة في ترتيب الرّكح وتزيينه. وعلى الرّغم من أنّ المواعيد الانتخابية الأحاديّة أو "التعدديّة" لم تكن تلزم الرّئيسين اللّذين حكما التّاريخ والقدر السياسيّين لتونس المستقلّة بشيء محدّد وواضح، فإنّ الانتخابات - على صورتها - لم تكن تخلو من الدّلالات والمعاني المتبدّلة حسب

³ كان الحديث عن "هبة" الدولة وضرورة حمايتها والعمل على إنقاذ صورتها أحد أبرز المسائل التي طرحت خلال تلك المرحلة على الحكومة المؤقتة الثانية التي رأت في أهمية عودة النّقة في مؤسسات الدولة واسترجاعها لهيبتها أحد أبرز شروط تجاوز تونس لذلك المنعرج الحاسم الذي تعطلت فيه مصالح المجتمع والدولة، وارتفعت فيه نسبة البطالة وانخفضت مستويات النموّ وتناقصت بشكل لافت أحجام الاستثمار وهرب المستثمرون الأجانب من البلاد مع تصاعد موجات الاعتصام وتعطيل حركة الإنتاج.

⁴ Eric Gobe et Larbi chouikha, « Tunisie des élections pour quoi faire? », Février 2010. <http://www.ceri-sciences.po.org>

السيّاقات والغايات التي تضبطها لها السّلطة السياسيّة الحاكمة. وقد يكون الهدف من الموعد الانتخابيّ أحياناً معاقبة المعارضة التي حادت عن "الطّريق السويّ" الذي رسمته لها السّلطة السياسيّة، وقد يكون كذلك فرصة لمجازاة الطيّعين من سليلي تلك المعارضة مادياً ورمزيّاً بتمكينهم من المنافسة الصوريّة والموهومة على كرسيّ الرّئاسة. وأصبحت المواعيد الانتخابيّة، في العشرين سنة الأخيرة قبل الثّورة، تحمل كذلك رسائلٍ ضمنيّة إضافيّة تتولّى وظيفة تبليغ القوى الدوليّة حرص النّظام القائم واستماتته في الالتزام بالمضيّ قدما في استيعاب الدّرس الديمقراطيّ وحسن تلقّيه.

ومع اقتراب أوّل موعدٍ انتخابيّ على درب مسيرة الانتقال الديمقراطيّ، استعادت مسارات بناء الثّقة بين المواطن والمشهد السياسيّ بعضاً من عافيتها، خاصّة على إثر تلقّي المجتمع رسائلٍ تطمين عديدة، أكّدت له حرص الحكومة المؤقّتة على إجراء الانتخابات في موعدها الثّاني (كان الموعد الأوّل^(٥) الذي وقع تأجيله محدّداً بيوم ٢٤ يوليو / تمّوز ٢٠١١)، وفي ظروف نزيهة وشفّافة، وبعيداً عن أيّ تدخّل من لدن الحكومة.

استيقظ بذلك حسّ المواطنة دافعاً عدداً ممّن تخلف من التونسيّين إلى تسجيل أسمائهم في القوائم الانتخابيّة والالتحاق بركب الموعد الانتخابيّ الجديد في آخر أيّامه. وظلّت النسبة العامّة للتّسجيل في القوائم الانتخابيّة غير مرضية بالقياس بالقياس لحجم التّضحيات التي قدّمتها المجتمع وأفراده في ثورة يناير ٢٠١١، لكنها عرفت على الرّغم من ذلك تطوّراً مشهوداً مقارنةً بالأشهر الأولى لانطلاق عمليّة ضبط قوائم المقترعين. وأفادت بيانات الهيئة المستقلّة للانتخابات^(٦) أنّ العدد الإجماليّ للناخبين الذين وقع اعتمادهم للانتخابات المجلس الوطنيّ التأسيسيّ بلغ ٧٥٦٩٨٢٤ ناخباً وناخبة، ولم يتجاوز عدد المسجّلين إرادياً من بين ذلك العدد الإجماليّ لمن يحقّ لهم المشاركة في الانتخابات ٤١٢٣٦٠٢ مسجّلاً، وهو ما يعادل نسبة ٥٤,٤٧% من إجماليّ عدد المسجّلين. أمّا عدد المقترعين فعليّاً فلم يتجاوز ٣٧٠٢٦٢٧ منهم ٣٢٠٥٨٤٥ من المسجّلين إرادياً.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أركان الثّقة السياسيّة الهشّة والمهترّة لدى مختلف شرائح المجتمع التونسيّ، وثقافة الإحجام عن العمل السياسيّ والتّسليم المطلق بعبثيته، لم تطفّ على السّطح عبر مؤشر ضعف الإقبال على

^٥ يذكر أنه رافقت عملية الإعلان عن تأجيل الموعد الأوّل الذي كان محدّداً للانتخابات (٢٤ يوليو/تمّوز ٢٠١١) حالة غضب واحتجاجات مختلفة لعدد من الأحزاب والشّرائح الاجتماعيّة وبعض هياكل المجتمع المدنيّ التي اعتبرت أنّ ذلك التّأجيل يدخل في إطار عمليّة "التّفاف على أهداف الثّورة" وبداية التّشريع لتزييف الانتخابات والتّكرّر لإرادة الشعب. وعلى الرّغم من تمسك الحكومة الانتقاليّة بالموعد الأوّل، إلا أنّها رضخت في نهاية الأمر لمطلب التّأجيل الذي ارتأت الهيئة المستقلّة للانتخابات أنّه الأنسب للاستعداد الكامل وإنجازها في ظروف ملائمة.

^٦ بحسب تصريح رئيس الهيئة في ندوة صحفية عُقدت يوم الخميس ٢٧ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١١.

التسجيل في القوائم الانتخابية فحسب، بل بدا الحذر والتخوف كذلك واضحين في مسار تقديم الترشيحات للمجلس، حيث ظلت الأعداد ضئيلة إلى حدود اليوم الأخير لقبول طلبات الترشح، وشهد ذلك اليوم تسجيل نحو ٥٠% من القوائم الحزبية والمستقلة المتقدمة للتنافس على مقاعد المجلس. ويُشار في هذا النطاق إلى أنّ عدد القوائم المترشحة للانتخابات المجلس الوطني التأسيسي بلغ ١٥١٩ قائمة موزعة على ٢٧ دائرة انتخابية في التراب التونسي. وتوزعت القوائم المترشحة على النحو التالي: ٦٥٥ قائمة مستقلة، و ٨٣٠ قائمة حزبية، و ٣٤ قائمة ائتلافية^(٧). وسجلت أكبر نسبة تمثيل للمستقلين في الدائرة الانتخابية جندوبة (الشمال الغربي) بنسبة ٥٨% من القوائم المترشحة، في حين مثّلت الأحزاب بأكثر نسبة في الدائرة الانتخابية في باجة (الشمال الغربي) بنسبة ٦٨%.

وظلت نسب حضور المرأة التونسية على رأس القوائم ضعيفة (٧%)؛ على الرغم من كلّ عمليات الاستنفار المسبقة والتخصيص على أهمية حضور المرأة ووجودها المكثف في القوائم المترشحة للانتخابات المجلس التأسيسي؛ عبر ما تمّ سنه من قانون التناصف في القوائم بين الرجال والنساء؛ في حين طغى الرجال على المشهد بنسبة ٩٣%. وسجلت أكبر نسبة حضور للمرأة في رؤساء القوائم المترشحة بدائرة تونس ١ (العاصمة) حيث سجلت النساء في هذه الدائرة نسبة ٢٠% من رؤساء القوائم المترشحة. وظلت نسبتهنّ أضعف على رأس القوائم المستقلة (٣%). هذا، وبينت المؤشرات أنّ ٥٠% من رؤساء القوائم تفوق أعمارهم ٤٦ سنة. وبلغ عمر أصغر رئيس قائمة ٢٣ سنة، وعمر أكبر رئيس قائمة ٨١ سنة.

وعلى الرغم من أنّ الإحصائيات المتوفرة إلى حدّ الآن لا تزودنا بالكثير من المعطيات والتفاصيل المدققة عن المترشحين وتوزعهم بحسب الجنس والعمر على مستوى الدوائر الانتخابية المختلفة للبلاد - وبغض النظر عمّا أسفرت عنه نتائج الانتخابات فيما بعد - يمكن القول إنّ المعطيات المتوفرة عن المترشحين حالياً، تحمل إشارات وجملّة من الفروق الدالة على تفاوت درجات الوعي السياسي ومدى القابلية للتعامل مع مستجدات ظرف التحول الديمقراطي ودرجة الإقبال على المشاركة السياسية، بحسب متغيرات النوع الاجتماعي والعمر والانتماء الجهوي. وربما يكتسي ضعف نسبة حضور المرأة والشبان على رأس القوائم المتقدمة للانتخابات دلالات أعمق إذا ما توافرت لدى الدارس معطيات أوفى عن مستويات المشاركة في

^٧ الموقع الرسمي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات ٢٠١١: <http://www.isie.tn>

المناطق الداخلية والمناطق المُقصاة والمهمّشة. ويجوز هذا على الرّغم من أنّ نسبة ظفر المرأة مثلا بمقاعد المجلس التأسيسيّ تُعدّ مقبولة نسبياً، إذ حصلت النساء على ٤٩ مقعداً من أصل ٢١٧، منها ٤٢ مقعداً نسائياً لحركة النهضة.

ثانياً - انتخابات المجلس الوطني التأسيسيّ: المشهديّة وسياسة المعنى

تصرّ المقاربات الفكرية المتتالية لسوسيولوجيا الفعل الانتخابي على اعتباره ممارسة ذات دلالات اجتماعية عميقة ترتبط بشروط الإنتاج الاجتماعي لها. ويحوم حول ذلك الفعل جدلٌ وصراعٌ حادّ، تهدف من خلاله الأطراف السياسية المتنافسة كلّ واحدة على طريقته إلى ضبط تمثّلاتها الخاصة بالديمقراطية الانتخابية وطرحها للعموم في خضمّ ذلك الصّراع الانتخابي. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه ضمن هذه الحالة التنافسية، يُضمر فعل التصويت لحظة تّمين رمزي^(٨) عميق الدّلالة، يختزل مجموعة من البروتوكولات الطقوسية التي تستمدّ ديناميّتها وجذوتها من طبيعة الرّهانات السياسيّة المطروحة ضمن تلك الانتخابات وحجمها.

ويصبح من المهمّ في هذا المقام الوقوف على بعض عناصر ذلك الاستثمار الرمزيّ الذي تمّ توظيفه في انتخابات المجلس الوطني التأسيسيّ في تونس. ويكون من المجدي قبل التّساؤل عن تحليل نتائج تلك الانتخابات بوصفها خلاصات بديهية لترابط جدليّ بين فعل التصويت وبين الاتّجاهات المختلفة للرأي العامّ السياسيّ، محاولة النّفاذ إلى حقول الاستثمار الرمزيّ ودراسة مشهديّة العملية الانتخابية ومسرحة بعض فصولها وطقوسيّتها. ولعلّها تنير لنا في ما سيلي من هذا البحث فهم دور بعض تلك العناصر ومقدار تأثيرها في نتائج الانتخابات.

ومن المهمّ التّذكير في هذا المقام بأنّ المداخل الأنثروبولوجية لدراسة المشهد السياسيّ تعدّ حديثة العهد نسبياً. وكان كليفور غيرتز Clifford Geertz من أبرز من أشاروا إلى أهميّة الانتباه إلى ما سمّاه بـ "سياسة المعنى" في إطار دفعه في اتّجاه البحث عن المعنى الثقافيّ عند محاولة قراءة الفعل والحياة السياسيّين. ورأى أنّه من الصّعب أن يجد المرء خطأً وسطاً بين مجرى الأحداث التي تؤلّف الحياة السياسيّة من جهة، وشبكة

⁸ Yve Déloye, « Rituel et symbolisme électoraux: Réflexions sur l'expérience française », In: Romali R. (dir), *How Did They Become Voters? The history of Franchise in Modern European Representation*, (La Haye: Kluwer Law International, 1998), p. 55.

العقائد التي تولّف الثقافة من جهة أخرى؛ وأنّ كلّ شيء يصبح غابّةً من المخطّطات والمفاجآت المبعثرة. وتبدو الأمور أيضا بنظره كصورة هندسيّة واسعة من الأحكام المستقرّة. "إنّ ما يربط بين فوضى الأحداث من جهة ونظام المشاعر من جهة أخرى لهو أمر شديد الغموض، وأمّا ما هو أكثر من الغموض فهو صياغته. وفوق كلّ شيء فإنّ ما تحتاجه محاولة الرّبط بين السياسة والتّراث، هو نظرة أقلّ انبهارًا للأولى ونظرة أقلّ اهتمامًا بالنّاحية الجماليّة للأخر"^(٩).

ويدفعنا اعتماد المقاربة الأنثروبولوجيّة على ذلك النّحو إلى الانتباه - عند تحليل وقائع انتخابات المجلس الوطنيّ التأسيسيّ - إلى ما طفا على السّطح من أشكال توظيف الأحزاب والمستقلّين والمرشّحين عمومًا وأنصارهم لجملة من الرّموز والاستعارات والشّعارات المختلفة الدّلالة، وسعيّ هؤلاء - كلّ بطريقته - لفرض معانيه وتمثّلاته لشكل التّنافس، واستغلال الفرصة لتمرير تصوّراته لمستقبل تونس السياسيّ عبر تلك الرّموز والاستعارات.

وكان اختيار الهيئة المستقلّة للانتخابات العمل بنظام ترميز القوائم قد أثار ردود أفعال مختلفة في البداية متسائلة عن جدوى تلك العمليّة في مجتمع يتباهى أهله بالارتفاع المشهود لنسب المتعلّمين فيه وانخفاض نسب الأميّة، وعن مدى إشارة ذلك الترميز إلى ارتفاع عدد النّخبين الذين يجهلون القراءة والكتابة. ومهما تكن الأسباب الموضوعيّة التي دفعت بالهيئة لتبني ذلك الخيار، تجدر الإشارة إلى أنّ حضور الرّمز المتجسّد في شكل معيّن يعدّ أمرًا جديدًا على المشهد الانتخابيّ والسياسيّ التونسيّ، وأضفى مسحةً من الطّرافة الموحية بتغيير في الأساليب وفي دلالتها. ويعدّ ذلك الأمر جديدًا، ليس لأنّ التّنافس الانتخابيّ قبل الثّورة في تونس كان بطبعه يتمّ في مشهد متجانس يحوم حول ذات المعنى المتجسّد بدرجة أساسيّة في الحزب الحاكم حينها - حتّى وإن كان له منافسون صوريّون -، ولكن لأنّ الرّمزيّة كانت في سابق الانتخابات مختزلة في اللّون وليس في الأشكال. وكان اللّون الأحمر بدلالاته المختلفة في ذهن التونسيّ^(١٠) - فهو دم الشّهداء الذين حرّروا البلاد من الاستعمار الفرنسيّ، وهو لون العلم ولون الولاء للوطن - يكتسح المشهد السياسيّ، علامة

^٩ كيفورد غيرتز، *تأويل الثقافات*، ترجمة محمد بدوي، الطبعة الأولى، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩)، ص ٥٩٥.
^{١٠} كان عالم الاجتماع عبد الوهاب بوحدية قد فصّل القول في رمزية اللون وصلته بثقافة المجتمع، وخصوصية استبطان الثقافة لمعاني اللون ودلالاته، كما تحدّث عن الاستثمارات الثقافية المختلفة في اللون الأحمر في تونس والعالم العربي الإسلاميّ، وهو اللون الذي يندر أن لا تجده في علم دولة عربية ومسلمة. انظر:

على سطوة حزب النظام الحاكم على ذلك المشهد وسيطرته المطلقة على مختلف أركانه. وحلّ اللون البنفسجيّ بعد التحوّل السياسيّ الحاصل في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٨٧، ليخفّف قليلاً من وطأة حمرة حزب النظام ويهدّئ منها. وكان اللون البنفسجيّ في طرح النظام السياسيّ الذي كان قائماً، تجسيداً رمزيّاً لمدى احترامه واحترام تونس لمبادئ حقوق الإنسان. وهي رمزية كانت بكلّ المقاييس فاقدة للمعنى من دون أيّ شكّ أو أيّ محاولة للتعتف في التأويل. وكان التزاوج بين الأحمر والبنفسجيّ قبل ثورة عام ٢٠١١ السمة الغالبة على شوارع تونس وساحاتها واجتماعات النظام وسائر مناسبات إشهارة للاحتفال والفرح. ولا غرابة في أن تُنعت اليوم الأحزاب السياسيّة الجديدة المنبثقة من التجمّع الدستوريّ المحلّ بالأحزاب "البنفسجيّة".

ومن الجدير بالملاحظة أنه على الرّغم من بعض ردود الأفعال على ترميز القوائم، فإن العمليّة استكملت سريعاً ليتحوّل الصّراع السياسيّ والتنافس الانتخابيّ في نهاية المطاف إلى تنافسٍ على الرّموز، وصراع على الدلالات والمعاني. وانخرطت القوائم والأحزاب، حتّى تلك التي نعتت بأنّها أحزاب الطبقات المتعلّمة والمناطق الرّاقية والمرفّهة في حملات التعريف برموزها والترويج لها على نطاقٍ واسعٍ وتوصيل دلالاتها للتأخيين. واستدعت الحلبة استنفار كلّ ما من شأنه أن يحيل بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ على خلفيّة أصحاب الرّمز وقناعاتهم وأيديولوجياتهم وطموحاتهم وأحلامهم السياسيّة المرجوة لمستقبل تونس، وتنافست القوائم فيما بينها على صنع استثناء الرّمز الذي يحيل إليها، وعلى عبقرية ابتكار الشعار المناسب والذي يكون الأقدر على توصيل مراميها للتأخيين، والأقدر على العزف على أكثر أوتار المجتمع حساسيّة واستقطاب أكثر عدد من المقترعين.

وتراوح الأمر بين استثمار رمزية بعض الحيوانات كالجمل والحمامة (قوائم بعض الأحزاب القوميّة والإسلاميّة وذات الميولات العروبيّة) وبعض النباتات التي لا تخلو من دلالاتٍ معروفة لدى الجميع كالسنبله والزيتونة والنخلة (لدى عدد من القوائم المستقلّة)، إلى استدعاء النجوم (بعض الأحزاب التي تنعت نفسها بأنّها حديثيّة ونقدميّة) والأهله والشمس، إلى مجسمات أخرى كالمنجل والمطرقة (أحزاب يساريّة)، والمرأة واليد الممدودة والورود، وحتّى النظارات وعلامات الطّرق في إشارةٍ لسلامة المسلك وبُعد النظر.

كانت إذاً مشهديّة تتوّعت رموزها بتتوّع عدد القوائم وعدد الأحزاب والحساسيات المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسيّ، وتتوّعت معها الإحالات الرمزيّة بتتوّع الخلفيات والقناعات وتمثّلات اللاعبين السياسيّين للّحظة التاريخيّة وللعمليّة الانتخابيّة ودورها المرتقب في رسم مستقبل المشهد السياسيّ التونسيّ.

أمّا عن الحملات الدعائيّة لانتخابات المجلس الوطنيّ التأسيسيّ التي حدّدت مدّتها بواحد وعشرين يوماً من ١ إلى ٢١ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١، فقد انطلقت بدورها فاترةً، وبدأ مشهدها محتشماً وخجلاً في بداية الأمر. وكأنّ ذات الأسباب، التي تقدّم ذكرها، والتي وقفت وراء فتور تسجيل التونسيّين في البداية في قوائم الناخبين (رواسب ومخلفات الماضي السياسيّ، وسريان ثقافة الخوف، وهواجس التزييف وانعدام النّقة في الدولة وأجهزتها...)، استحكمت بدورها في الأيام الأولى للحملة الانتخابيّة. ولكن سرعان ما حمى وطيس الحملة مع المشاركة على انتهائها. ولم تخلُ الحملة الانتخابيّة بدورها من محاولة استغلال المرشحين وقوائمهم وأحزابهم لفرص التّوظيف الماديّ والرمزيّ للدّعاية والوصول إلى الناخبين وتقديم برامجهم وتصوّراتهم للمستقبل. وتعدّدت لوحات تلك المشهديّة وفصولها من تعليق صور رؤساء القوائم في الطّريق العامّ وفي الأماكن المخصّصة رسمياً لهم، إلى مواكب السيّارات التي جابت شوارع المدن الكبرى إلى الاجتماعات العامّة، وطرق الأبواب لتوزيع النشريات الخاصّة بالبرامج الانتخابيّة والمعرّفة بالمرشّحين.

ولم يغب استدعاء المجال ببعده الأنثروبولوجيّ والرمزيّ - ممثلاً في بعض المناطق الجغرافيّة الداخليّة والمجالات العامّة - عن الحملة الدعائيّة لعددٍ من الأحزاب ضمن نسق من التّوظيف المورفولوجيّ المحكم لدلالات المجال المستثمر ولمضامينه الرمزيّة. فلم تتخلّف سيدي بوزيد المدينة الرّمز، ولم تتخلّف محافظات مخزن التمرد ومهد الثورات (الوسط الغربيّ) عن الحضور المعبرّ (انطلاق حملة بعض الأحزاب منها أو اختتامها فيها أو المرور بها خلال الحملة)، وهو ما أرادت به تلك الأحزاب مغازلة مشاعر أبناء الجهة المهمّشين والمحرومين من ثمار كلّ نماذج التّتمية المعتمدة في تونس منذ الاستقلال، والتّأكيد على استحالة طرحهم مستقبلاً من خيارات التّتمية؛ بل والتّصيص صراحةً على صدارة الاهتمام بهم قبل غيرهم. هذا فضلاً عن التّأكيد على حجم الاعتراف بجميلهم في صنع هذا الحاضر وحدث التّغيير، اللّذين ما كانا ليحدثا لولا الهبة الأولى لهؤلاء ضدّ الظلم والقهر.

ولم تكن المجالات العامّة من ملاعب رياضيّة وقاعات مؤتمرات ونزل ومسارح أثريّة بدورها بمنأى عن محاولات الأحزاب لنسج المعنى والاستجداء الرمزيّ من قيمة المجال ومن مكانته في نفوس النّاس ودرجات قربه من بعضهم أو بعده عن البعض الآخر. وارتأت بعض الأحزاب تكريس رسالة قريبا من "الشّعب الكريم" والالتحام بمختلف شرائحه لاسيما تلك الأقلّ حظاً والمتكدّسة في ضواحي المدن الكبرى وعلى تخومها، والمرابطة بأريافها وبيواديها؛ في وقت ارتأت بعض الأحزاب الأخرى ضرورة انتقاء مستهدفها وحصر خطابها وجمهورها في قاعات فاخرة وأمكنة راقية تليق بنوعيّة صفة من تخاطبهم ومستواهم، وتتودّد إليهم بمضامين برامجها "الحداثيّة والتقدّمية" وغير "الشّعبيّة". وربّما يفسّر ذلك التّباين في الخطاب ونوعيّة المتوجّه به إليهم؛ ودرجة تناسب الخطاب مع مجالات الدّعاية ومحيطها المجاليّ والبشريّ والرمزيّ؛ بعض نتائج التّأسيسيّ، كما سيأتي بيانه. وربّما صنع ذلك التّباين بعض مقوّمات نجاح فاق حدود التّوقّع لبعض الأحزاب والقوائم. وربّما يحمل كذلك بعض مفاتيح لغز وسرّ ما سمّي بمفاجآت نتائج التّأسيسيّ.

وإن برهنت معالم الاستثمار الرمزيّ والتّوظيف المحكم له في حملات الأحزاب الدّعائيّة عن قوّة ماديّة كامنة لم تخفّ حجم استثمار ماديّ أكبر وتمويل ماليّ أهمّ، فإنّها فرزت الأحزاب أصنافاً وجعلتهم فوق بعضهم درجات، وربّتهم في شكلٍ هرميّ توزّعت فيه الأحجام والأوزان. ومن الأحزاب والقوائم المستقلّة من أظهرته الحملة قوياً مادّة ومعنى، ومنها من بان غنياً بالمال وفقيراً بالمعنى، ومنها من بدا متوسّط الحجم مادّة ومعنى، ومنها من استحال ضعيفاً ومحدود الأثر والتأثير. وكشفت تلك الهرميّة بشكل سافر قلة حيلة الشخسيّات المستقلّة وبعض قوائمهم التي رزح أصحابها وهم "الفقراء إلى ربّهم" تحت رحمة منحة الدّولة التي تأخّرت ولم يتسنّ لبعضهم استلامها. وقد يكون ذلك المعطى الماديّ مسؤولاً - بعض الشّيء - عن جانبٍ من الإفلاس السياسيّ الذي تدرجت بمقتضاه أغلب القوائم المستقلّة وعدد من الشخسيّات الوطنيّة المحترمة علماً وكفاءةً وصدقاً في النّتائج النهائيّة للمجلس الوطنيّ التّأسيسيّ.

وعلى الرّغم من ذلك، فإنّ التّحليل الموضوعيّ يدفع باتجاه التّحفظ عن القول إنّ ما سمّي بـ"المال السياسيّ" كان وحده صانع الفوارق الدالّة في ترتيب الأحزاب في نتائج التّأسيسيّ. ويبقى مثال حزب الاتّحاد الوطنيّ الحرّ - وهو حزب وليد تأسّس بعد الثّورة بفترة - الذي أغدق أموالاً خياليّة على الحملة ليفوز بمقعّد واحد أكبر مفدّد للمبالغة في حجم تأثير المال في الملعب السياسيّ. ويذكر بأنّ مشكل تمويل الأحزاب؛ وما سمّي

بالدعاية السياسيّة؛ وأحجام توظيف المال السياسيّ، كانت مسائل محلّ جدل مجتمعيّ مهمّ رافق المرحلة ليبرهن على نضجٍ في التّعامل مع تلك الظواهر المستجدة في المشهد السياسيّ. وتركز ذلك الجدل على أهميّة احترام الجميع لأعراف اللّعب الديمقراطيّ وعدم توظيف المحذور في حلبة الصّراع والتّنافس. ولم يخلُ ذلك الجدل المجتمعيّ من حرص مختلف الفاعلين السياسيّين على التصديّ للمخالفين، والدّعوة إلى تحييد بعض المجالات كالفضاء التعليميّ والإدارة العموميّة وبيوت العبادة عن صخب الحملات الدعائيّة وأجيجها. ولا شكّ في أنّ تجاوزات عديدة قد حدثت، ولكن المهمّ هو أنّ ذلك الجدل في حدّ ذاته ما هو إلاّ مؤشّر صحيّ يؤكّد ارتفاع مستويات الارتقاء إلى شرف اللّحظة التاريخيّة ودرجات تمثّل المواطنة لدى جُلّ الأطراف السياسيّة ولدى عموم النّاس. وينمّ عن تطوّر مستويات حسّ الرّقابة الذاتيّة للمجتمع على مساره الديمقراطيّ وحرصه المتناهي على صيانة أسس بنيانه. وعلى الرغم من أنّ بعض رجع صدى أنين ذلك الجدل المشير إلى أهميّة تحييد المساجد وبيوت العبادة بشكل خاصّ لم يكن يخفي بعض عوارض الرّهاب والفوبيا من الإسلاميين؛ ومن خطر استفادتهم بإيعاز منهم أو من دونه من تعاطف من يؤمّن بيوت الله وزائريها، ويحيل إلى ذلك النقاش القديم / الجديد بشأن تماسّ الدّين بالسياسة وحدود هذه مع ذاك؛ إلاّ أنّ ذلك الجدل بدوره لا يمكن أن يشدّ عن ذلك المؤشّر الصحيّ المشار إليه.

وعن اتّجاهات التّوظيف المسرحيّ للمجال أثناء الحملة الانتخابيّة، لا تقوتنا الإشارة كذلك إلى ما احتلّه المجال الافتراضيّ بدوره من حيّز مهمّ في التّرويج للأحزاب ولبرامجها وأخبارها من جهة، وفي التّصديّ الإلكترونيّ والوقوف سداً منيعاً للمنافس عبر ترويج الأخبار الدّاعمة، وتناقل أصداء الحراك السياسيّ في الجهات، وبتّ الإشاعة والإشاعة المضادّة إن لزمّ الحال من جهة أخرى. وقد سارع عددٌ مهمّ من الأطراف السياسيّة إلى استنفار شبكات التّواصل الاجتماعيّ وصفحات "الفيسبوك" خاصّةً وتوظيفها بأشكالٍ متنوّعة لصالح حملته، مستغلّاً في ذلك مآثر الماضيّ المجيد لهذه الشّبكة الاجتماعيّة في تأجيج مساحات الثّورة وتغذية روح التمرد منذ ١٧ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٠، تاريخ انطلاق شرارة الثّورة التونسيّة. وعكس نمط استغلال اللاعبين السياسيّين للمجالات الافتراضيّة تفاوتاً في نمط التّوظيف وفي أسلوبه، وعبر عن اختلافٍ في المقاصد والغايات العامّة وسلوك مستخدميّه. وإنّ بدا ذلك التّوظيف لدى بعض الأحزاب مدروساً (بتّ الرسائل الذكيّة الدّافعة باتّجاه التصديّ لكلّ محاولات إرباك المعنويّات، والسّاندة لهدف اكتساح السّاحة بمنطقٍ يغازل العقل حيناً والرّوح أحياناً) بأسلوبٍ يخدم الحملة الدعائيّة للحزب، ويعكس تنظيمًا محكمًا وتوزيعًا مرتبًا

للأدوار بين الفاعلين والأُنصار في النّطاقين الواقعيّ والافتراضيّ؛ بدت بعض الاستخدامات الأخرى عشوائيّة ومتناثرة ومفتوحة على الاجتهادات الفرديّة والحينيّة للمتحمّسين والأُنصار.

وفي الخلاصة يجوز القول إنّ مسرحة انتخابات المجلس الوطنيّ التأسيسيّ في تونس ومساهمة مختلف أطراف اللّعبة السياسيّة فيها، كانت على غاية الأهميّة بحيث أفضت إلى مشهديّة متميّزة عكست حماسة مختلف أفراد المجتمع التونسيّ بأدوارهم المتباينة في المشهد لإنجاح الانتخابات وتأكيد الجدارة بالاستحقاق الديمقراطيّ. ورغم قلّة الخبرة وانعدام التّجربة والخوف وثقل الماضي السوسيوسياسيّ (وهي عناصر لم تكن غائبة عن المشهد) جرى الموعد الانتخابيّ في تكاملٍ منقطع النّظير بين مختلف الفصول والحلقات. وهو ما قد يؤكّد حقيقة أنّ الاستعداد لهذه الانتخابات والتّجهيز لها ربّما كان مبالغاً فيه وحملّ الحدث أكثر ممّا يحتمل، وربّما كان أكبر حجماً من مقاصدها ومن رهاناتها السياسيّة التي لا تتجاوز كونها حركة اختيار أفراد سيتولّون كتابة دستورٍ جديدٍ للبلاد. وإن صحّ ذلك القول في بعض جوانبه يمكن القول كذلك إنّ البعد الرمزيّ والدلاليّ لكتابة دستورٍ جديد - بما يحويه هذا الحدث من أبعاد وضع حجر الأساس لمستقبلٍ سياسيّ وثقافيّ واقتصاديّ واجتماعيّ مغاير لتونس بعد أكثر من خمسين سنة من خروجها من سطوة المستعمر الفرنسيّ، وكأنّها ستعود به إلى تاريخ نقطة البدء لتتطلق من جديد- هو الذي منح هذا الموعد الانتخابيّ ثقله الماديّ والمعنويّ، وربّما يكون المسؤول الأوّل كذلك عن نتائج اختيار الشّعب عمداً لطرفٍ واستبعاده لآخر في مسرح تمثيل تطلّعاته وتضمينها فقرات هذا الدّستور المرتقب.

ثالثاً- الخريطة الانتخابيّة والنتائج: الثّابت والمتحوّل

بعد أخذ وردّ، وعقب إسقاط الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات قوائم العريضة الشعبيّة في مناسبةٍ أولى عند النّصريح الأوّل بنتائج الانتخابات، واسترجاعها بعد أن قضت المحكمة الإداريّة التونسيّة بذلك، أفضت أوّل انتخابات حرّة في تاريخ تونس الثّورة إلى النتائج التّالية: تحصّلت حركة النهضة على ٨٩ مقعداً، يليها حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة الذي تحصّل على ٢٩ مقعداً، ثمّ العريضة الشعبيّة للحرية والعدالة والتّسمية بـ٢٦ مقعداً. وتحصّل حزب التكتّل من أجل العمل والحريّات على ٢٠ مقعداً، والحزب الديمقراطيّ التقدّميّ على ١٦ مقعداً، يليه حزب المبادرة والقطب الديمقراطيّ الحداثي بخمسة مقاعد لكلّ منهما، وحزب آفاق تونس

بأربعة مقاعد، ثم قائمة البديل لحزب العمال الشيوعي التونسي بثلاثة مقاعد، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الشعب بمقعدين لكل منهما، فيما تحصلت ١٦ قائمة أخرى على مقعد واحد لكل منها.

ويفضي النظر إلى هذه النتائج إلى القول إن انتخابات التأسيسي أسفرت عن صعود لافيت ومميز لحزب حركة النهضة بفوارق كبيرة ودالة عن بقية الأحزاب، وسمحت بأقدار متفاوتة لبعض الأحزاب الأخرى بالوجود (حوالي ١٠ أحزاب) إلى جانب تيار العريضة الشعبوية للعدالة والتنمية المستقل وبعض القوائم المستقلة الأخرى.

وبالنظر إلى معطى تباين الخلفيات الأيديولوجية للأحزاب التي وصلت إلى المجلس وتقاطعها مع معطى الرصيد النضالي لتلك الأحزاب، جاءت خلاصة النتائج لتؤكد تشكل كتلة أولى ضمت الأحزاب الثلاثة الفائزة بالمراتب العليا (النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من أجل العمل والحريات)، وكتلة ثانية ضمت بقية الأحزاب التي فازت بأعداد قليلة من المقاعد المتروحة في عمومها بين واحد وخمسة باستثناء الحزب الديموقراطي التقدمي الذي حصل على ستة عشر مقعداً. وتضم هذه الكتلة الثانية عدداً من الأحزاب الوليدة كحزب "آفاق تونس" وحزب المبادرة التي عرفت بأنها أحزاب ليس لها تاريخ سياسي ومحسوبة على النظام السابق لكنها حازت عدداً من المقاعد فاقت مقاعد بعض الأحزاب المعروفة بنضالها كحزب العمال الشيوعي وبعض الأحزاب القومية وعدد من الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية المؤسسة بعد الثورة. ويبقى تيار العريضة الشعبوية للعدالة والتنمية - الذي يرد بحساب المقاعد المتحصل عليها في المرتبة الثالثة قبل حزب التكتل - خارج تصنيف الكتل بما أنه تيار مستقل ظهر في وقتٍ وجيز قبل الانتخابات وفاجأ الجميع ببرامجه وخطابه، وظل محل جدل مستمر.

فكيف يمكن إذا - نظرياً - تفسير الاتجاهات العامة التي حكمت سلوك الناخبين، وصنعت هذه

النتائج، وجعلت من فعل التصويت يتخذ وجهات معينة دون غيرها؟

توجد ثلاثة نماذج نظرية تعتمد عادةً في تفسير السلوك الانتخابي ضمن أدبيات علم الاجتماع الانتخابي. ويعدّ النموذج التفسيري الأول ذا طبيعة سوسيولوجية، ويرتكز على بدهة تأثير المتغيرات السوسيواقتصادية (الجنس والعمر والطبقة الاجتماعية...) في نتائج التصويت وفي خيارات الناخب. ويرتبط هذا النموذج الأول بنتائج بحوث ميدانية أنجزها عالم الاجتماع بول لازارسفيلد Paul Lazarsfeld خلال دراسة الانتخابات الرئاسية

في الولايات الأمريكية سنة ١٩٤٠، حيث تفاجأ بأن الحملة الانتخابية لم تؤثر في خيارات الناخبين الذين ظلت توجهاتهم السياسية مستقرة ومتطابقة مع معايير أوساطهم العائلية والاجتماعية والثقافية. ويتبنى لازارسفيلد مبدأ **الحمية الاجتماعية** في تفسير نتائج التصويت. ويقول في هذا الصدد إن "الشخص يفكر سياسياً بالشكل الذي هو عليه اجتماعياً، وتحدد الخصائص الاجتماعية الخصائص السياسية"^(١١). وبهذا توصل إلى نتيجة رئيسة بنفي قدرة أي سلطة خارجية كالإعلام والدعاية وغيرها على التأثير في سلوك التصويت. وتبني فكرة المواطن المستنير المدرك لخلفيات الخطاب الرائج والرّهانات السياسية المطروحة على الساحة.

أما النموذج التفسيري النظري الثاني لنتائج التصويت فهو ذو خلفية نفسية سياسية، ويرى أن الناخب يختار مرشحه انطلاقاً من ارتباط عاطفي وعلاقة وجدانية ما توجه اختياره. وجاء هذا النموذج ناقداً لمبدأ الحمية الاجتماعية في التأثير في سلوك التصويت. ويعدّ النموذج النفسي والسياسي سلوك التصويت بمنزلة الفعل الموجّه عبر إدراك الناخب للمواضيع السياسية الرّائعة. وهو انعكاس لارتباط وجداني^(١٢) ودائم للناخب إزاء أحد الأحزاب أو التيارات الكبرى المتصارعة دوماً في الساحة السياسية في الغرب. ويكون خيار التصويت هو المحصلة المستوعبة لنظرة معينة يحملها ذلك الناخب للعالم، ويقدر ما ترتفع مستويات ارتباطه الوجداني بالحزب يكون إيجابياً نحو مرشّحه. ويركّز هذا التصوّر على أن أغلب الناخبين ليس لديهم في الغالب خلفيات سياسية أو أيديولوجية معينة ويجهلون خفايا الصراع السياسي، ولكن قرار التصويت عندهم يستلهم وجهته من مرجعيّاتهم، وينظر للأمر عبر عدساتهم الوجدانية^(١٣). وتحت تلك المرجعيّات منذ نعومة الأظفار وتتعزّز بالنتشئة الاجتماعية والمهنية وتصنع قواعد صلبة ومستقرة من الخيارات الانتخابية.

أما النموذج النظري الثالث المفسّر لاتجاهات التصويت، فله خلفية اقتصادية ويفترض اعتبار الناخب **كفاعل عقلائي** يرسم خياراته السياسية بالنظر إلى مصالحه ودرجة منفعتة. وينقد هذا النموذج فكرة "الناخب السلبي" حبيس المحددات النفسية والاجتماعية، ويؤكد في المقابل على قدرة الناخب التامة على الحكم السلبي أو الإيجابي على المرشحين. ويبين هذا النموذج الاقتصادي مدى إفلاس وأزمة ما سمّي بـ "الهويّات الوجدانية"

¹¹ Paul Lazarsfeld, B.B Berelson, *The people s Choice*, New York, Columbia University Press, 1944, p. 27.

¹² Michel Offerlé, "Eclats de voix: Les élections comme objet de science politique", *Regards Sociologiques*, n° 7, 1994, p. 67.

¹³ Nonna Mayer et Daniel Bory, "Les variables lourdes en sociologie électorale", *Enquête*, n° 5, Débats et Controverses, 1997, p. 110.

بما أنّ نسب الناخبين المستقلين الذين لا ينتمون إلى أيّ حزب هي الغالبة، خاصة في الولايات المتّحدة الأمريكية^(١٤). ولذلك، لا يدعو التّصويت بنظرهم أن يكون إلا "تصويتا على الرّهانات"، ويختار الناخبون من يتموقع وإياهم على خطوط الرّهان نفسها. وبعبارةٍ أخرى: "الناخب العقلانيّ" عند هؤلاء هو الأخ التّوأم "للإنسان الاقتصاديّ" (L'Homo economicus). الفاعلون السياسيّون هم "عقلانيّون" يبحثون عن المطابقة بين الوسائل والناخب يرسم اختياره في "السّوق الانتخابيّ" تمامًا مثل المستهلك الذي يقتني هذا المنتج ولا يقتني غيره. يصوّت الناخب بحسب أنصار هذا التّموذج النظريّ للحزب أو الشّخص الذي يعتقد أنّه الأقدر على الرّفْع من مستويات ربحه ويعود عليه بالنّفْع والفائدة أكثر من غيره.

ومن هذه المنطلقات النظرية يجوز لنا التّساؤل عن مدى "عقلانيّة" سلوك التّصويت لدى الناخب التونسيّ، وعن مدى "تعاطفه الوجدانيّ" مع الأحزاب المتنافسة ودور "عقلانيته" و"تعاطفه" في صناعة فوز بعضها بمقاعد التّأسيس وفشل البعض الآخر في الحصول عليها؟

لقد عرفت مرحلة العشرة شهور المنقضية من عمر الثّورة التونسيّة نقاشات مستقيضة بين أفكار ورؤى متعدّدة، تلخّصت في عمومها في تصوّر مشروع مجتمعيّ محتملين لمستقبل تونس السياسيّ والحضاريّ: مشروع مجتمعيّ يرى في التّأسيس للمستقبل عبر الفصل مع الماضي السياسيّ مع الاحتفاظ بثوابت الانتماء والهويّة، ومشروع مجتمعيّ آخر اعتقد في ضرورة القطع الجذريّ مع الماضي والتّأسيس لمشروع مجتمع "حدثيّ" يبني على تصوّرات مغايرة تقوم على مبادئ "الحداثة" واحترام "الحرية الشخصية وحرية الإبداع" وعدم تقييدهما بأيّ ضوابط، والدّعوة للتخلّص من "عقده" المقدّس والمعتقد^(١٥). وكانت لغة الصّدوق - في نظر الكثيرين - انتصارًا للهويّة ونصرة للحفاظ عليها وإنقاذًا للفصل الأوّل من الدّستور الحاليّ والذي يعدّ "تونس دولة عربيّة مسلمة الإسلام دينها والعربيّة لغتها"، أكثر ممّا هو انتصار لحركة النّهضة كحزب أو

^{١٤} المرجع السابق، ص ١١١.

^{١٥} شهدت مرحلة ما بعد الثّورة حوادث عديدة لخّصت بشكل مباشر وعلمي تصادم المشروعين، وأخرجت للعلن ولعموم الناس ذلك النقاش المستتر الذي كان يدور بين الأطروحتين. يمكن أن نذكر منها الحوادث التي ترافقت مع عرض فيلم "لا ربي ولا سيدي" للمخرجة السينمائية نادية الفاني، وكان العرض محاولة تمرير فكرة "التطبيع" مع حرية الإبداع حتى وإن اجتازت حدودها، وكان الردّ مباشرًا، وشهد المجتمع التونسي جدلاً فعليًا وحركة احتجاج واسعة رافضة للمسألة. ويمكن كذلك ذكر ما رافق عرض الفيلم الإيراني المجدد للذات الإلاهية "بارسوليس" باللغة العامية التونسية على القناة التلفزيونية الخاصّة "نسمة" وما ترافق معه من مسيرات داخل كامل مناطق البلاد، والدعوة لمقاطعة القناة ورفع شكوى على صاحبها للاعتداء على مقدسات المجتمع، وما عقبها مقابل ذلك من مسيرات معاكسة شكلا ومعنى، تدعو إلى التحرر من "عقده الحلال والحرام"، وجسدتها تظاهرة سمّيت بـ"اعتقني" باللهجة العامية بمعنى ارفع وصابتك عني أو دعني وشأني. وقد انقسمت الأحزاب السياسية قبل الانتخابات بقليل بين مساند لهذه الحركة الأخيرة وبين رافض لها. ورأت بعض الأحزاب أنّ خسارتها لعدد من المقاعد في التأسيسي كانت ضريبة المساندة العلنيّة لقناة نسمة ولعرض الفيلم. وكان تحالف القطب الديمقراطي الحداثي والحزب الديمقراطي التقدمي من بين أبرز المنصرين لمسيرات "اعتقني".

كبرنامج سياسي. وعديدة هي التحليلات^(١٦) التي نحت هذا المنحى وعدت حركة النهضة (الفائز الأكبر في الانتخابات) مستفيدة بشكل مباشر من عملية تحويل انتخابات من المفروض أنها لكتابة دستور جديد للبلاد إلى صراع على الهوية بين طرفين، أحدهما يقدم نفسه مدافعاً عنها وآخر يريد طمسها.

وخرجت حركة النهضة في نظر بعض المراقبين منتصرةً من لعبة غير متكافئة استلهمت فيها بدرجة كبيرة من قوة كامنة "للهوية" في العقل الباطني والضمير الجمعي للمجتمع التونسي، الذي وإن بدا في الصور النمطية المتداولة "غربي الهوى ومتحرر الطبع"، فإنه في باطنه محافظ ومتمسك بثوابته. واتجهت بعض الآراء الأخرى إلى التأكيد على أنّ النهضة بخطابها المعتدل وبرسائلها المؤكدة على عزمها الحفاظ على المكاسب الحداثيّة للمجتمع التونسي خاصّةً ما يتعلّق بمجلة (قانون) الأحوال الشخصية وحقوق المرأة في ظلّ رؤية إسلامية وسطية ومعتدلة، قد أبهرت عموم الناس وغازلت اعتدال الشعب التونسي ففازت بأصواته. وفي هذا السياق كتب البعض ما يلي: "إنّ وعي الشعب القائم لم يستقرّ بعد، ولا يزال يبحث عن أجوبة لإشكالات السياسة والهوية والاجتماع. وتمثّل الطبقة المتوسطة بؤرة مدار هذا الوعي الشعبي. وعي يريد 'الاعتدال'. ويرغب في الجمع بين 'النقد' و'التقليد'. لا يريد أن يضيّع الأول لصالح الثاني، ولا يرغب في التشتت بالثاني على حساب الأول"^(١٧). وفي الاتجاه نفسه، نحت بعض التحليلات الأخرى إلى التأكيد على أنّ فوز حركة النهضة "جسد قدرة فائقة في فهم طبيعة المجتمع التونسي وشخصيته القاعدية الميالة إلى العاطفة والمنفصلة عن الحسابات السياسية، وتحويلها بحرفية سياسية عالية وتفعيلها في أرض الواقع، وخاطب قياديو النهضة الناخبين بما يفهمون أو بما يحبون، وتمكّن الحزب من إحياء الخلايا الأنثروبولوجية النائمة للشعب التونسي وهي المنابع الثقافية النائمة التي اجتهدت دولة الاستقلال في تحفيها". ويرى هذا الرأي أنّ فوز حركة النهضة ما هو إلا ترجمة لتعطش غالبية المجتمع التونسي إلى إحياء الدين وإخراجه من دوائر التغييب والإقصاء وأنّ الحركة تمكّنت "عبر توظيف الكلمة البسيطة والطيبة من أسر مشاعر جلّ من أودعوا أصواتهم صناديق الاقتراع"^(١٨).

^{١٦} لم تصدر إلى حدّ الساعة دراسات علمية معمّقة عن تحليل نتائج الانتخابات التونسية، ويقتصر الموجود المتداول على عدد من المقالات والكتابات التي تنتشر في بعض المواقع الإلكترونية. ونشير هنا إلى بعض المقالات التي نُشرت في موقع الحوار المتمدن وموقع بوابتي، وإيلاف، وبعض التحليلات الأخرى التي وردت في بعض الصحف التونسية والعربية وبعض المواقع الإخبارية.

^{١٧} السؤال راجي، قراءة في نتائج الانتخابات التونسية، الموقع الإلكتروني، الحوار المتمدن ٢٠١١/١١/٥

^{١٨} صالح المازقي، "قراءة سوسيولوجية لنتائج الانتخابات التونسية"، الموقع الإلكتروني بوابتي، ٢٠١١/١١/٥

وعند تلخيص عدد من هذه الآراء، بالإمكان القول إنّها ربطت بمنطق سببيّ تصويت التونسيين لحركة النهضة بظاهرة ما يسمّى "الإحياء الدينيّ" أو بعودة الدّين إلى الشّارع وإلى المجتمع التونسيّ. وأكّدت على أهميّة تأثير ذلك العامل - من خلال التّعاطف الوجدانيّ معه - في خيار النّخبين.

ولكن ما يمكن التأكيد عليه في هذا الصّد هو أنّه وإن صحّ اعتبار فعل التّصويت لحركة النهضة - في جانبٍ منه - انتصاراً لحجم حماسة التونسيين للهويّة بمقوماتها البارزة (الدّين واللّغة)، وإن صحّ كذلك اعتبار جانبٍ من ذلك التّصويت تصويتاً انفعاليّاً على "هويّة وجدانيّة" بالمعنى الذي يتحدّث عنه أنصار نماذج تفسير سلوك التّصويت ذوو الخلفيّة السياسيّة نفسها، إلا أنّه لا يمكن بأيّ حال من الأحوال اختزال الفوز بنحو نصف أصوات النّخبين في ذلك العامل الوحيد. ولا شكّ في أنّ الاقتصار على التّفكير الأحاديّ البعد يظلّ من ناحية خطأ منهجياً، ومن ناحية أخرى تعدياً "إثيقياً" وتجاوزاً بحقّ المصوّتين وجوهر ممارستهم الانتخابيّة أولاً، واعتداءً على حقّ الفائزين ومصادرة المشروعيّة المجتمعيّة لفوزهم ثانياً.

وإذا ما سلّمنا من ناحية أخرى بأهميّة المحدّدات السوسولوجيّة مثل درجة الالتزام الدينيّ والانتماء الطبقيّ والجهويّ والنوع الاجتماعيّ في ضبط بوصلات النّخبين وإحداث الفارق الانتخابيّ وفوز بعض الأحزاب، فإنّه قد يُفترض أنّ الذين منحوا أصواتهم لحركة النهضة أغلبهم من الملتزمين دينياً^(١٩) من عموم النّساء والرّجال، وأغلبهم من الشّرائح الفقيرة والأحياء والجهات المهمّشة بما أنّهم بحسب - بعض الآراء - الأكثر قابليّة وميلاً بحكم موقعهم الاجتماعيّ الدّونيّ نحو الاعتقاد الدينيّ^(٢٠).

ولكن القراءة الموضوعيّة لمورفولوجيا توزّع الأصوات بحسب الأحزاب في تقاطعها مع الخريطة الاجتماعيّة والجغرافيّة التي استوعبت بالنسبة إلى حركة النهضة مختلف الدوائر الانتخابيّة الممثلة لسائر الشّرائح والأوساط الاجتماعيّة، من الرّيف إلى المدينة ومن الشّمال إلى الجنوب وحتىّ الدوائر الانتخابيّة خارج البلاد، قد لا تنفي أهميّة المحدّدات السوسولوجيّة في التّعاطف الانتخابيّ لبعض الشّرائح مع الحركة إلى جانب بعض المتماهين مع خطابها الدينيّ، ولكنّها في ذات الوقت تجعل ذلك التّفكير يبدو بدوره مختزلاً ومبتوراً ولا

^{١٩} وهي مسألة تحتاج إلى الكثير من التدقيق عبر الدراسة والبحث، ولاسيما أنّ بعض المعطيات الواقعية والدلائل تفنّد ذلك لأنّ جزءاً مهماً من الملتزمين المتشددين بالدين لا تتوفر معلومات دقيقة عن مشاركتهم في الانتخابات من عدمها رغم إعلان بعضهم مقاطعتها، وصمت البعض الآخر. كما لا تتوفر معلومات دقيقة عن مشاركة أنصار حزب التحرير من عدمها في انتخابات المجلس الوطنيّ التأسيسي، وهو حزب ديني لم يمنح إلى حدّ الآن تأشيرة العمل السياسيّ.

^{٢٠} تسيطر هذه الفكرة على جملة من الدراسات السوسولوجيّة لبعض الباحثين والدارسين التونسيين وتكرر في عدد من البحوث والدراسات ورسائل الدكتوراه التي تتولى ربط ظواهر الإحياء الدينيّ بالمناطق الشعبيّة والفقيرة.

يفسّر بمفرده غير جزء ضئيل من حقيقة نتائج انتخابات المجلس الوطني. وإذا كان منطوق تأثير المحدّدات السوسولوجيّة قادرًا على تزويد الدّارس بتفسيرٍ وافٍ لخيارات الناخبين والتأثير المباشر فيها لصحّ الافتراض أو التوقّع بأن يتّجه الخيار الانتخابيّ للطبقة الوسطى - التي تجاوز حجمها بحسب الإحصائيات الرسميّة ٨٠% من المجتمع التونسي^(٢١) - أو لطبقة العمّال والأجراء - التي تفوق نسبتها ٧٠% من العدد الإجماليّ للمشتغلين^(٢٢) -، والعاطلين عن العمل خاصّةً من المتعلّمين الذين فاق عددهم ٢٠٠ ألف عاطل بعد الثّورة، نحو أحزاب العمل والعمّال التي تكوّن بعضها بعد الثّورة ولم تفرز بأيّ مقعد، ونحو حزب العمّال الشيوعي ذي التاريخ النضاليّ المعروف الذي حصل على ثلاثة مقاعد فقط. هذا إلى جانب أنّ تبنيّ فرضيّة ارتباط فوز حركة النهضة بما سمّي بـ "التصويت على الهويّة" قد يدفع الدّارس إلى التّساؤل عن عدم فوز حزمة من الأحزاب السياسيّة الأخرى التي أعلنت مناصرتها للهويّة العربيّة الإسلاميّة كالأحزاب القوميّة وعدد من الأحزاب الجديدة ذات الخلفيّة الإسلاميّة المعلنة كالتّحالف الوطنيّ للتّسلم والنّماء.

إنّ افتراض محدوديّة التّفسيرات النفسيّة السياسيّة وإشكاليّة التّعاطف الوجدانيّ مع الأحزاب الفائزة أو فرضيّة المحدّدات السوسولوجيّة في تفسير سلوك الناخب التونسيّ أثناء انتخابات المجلس الوطنيّ التأسيسيّ، قد تدفع باتّجاه تبنيّ فكرة الحضور البارز للبعد العقلانيّ في سلوك المقترعين. ويصبح الحديث عن اتّخاذ حركة التّصويت اتّجاهات "عقلانيّة" جسّدت إلى حدّ معيّن فكرة "الناخب العقلانيّ" الذي ارتاد "سوقًا سياسيّة" فافقتى منها ما رآه مناسبًا لمصالحه ومنافعه العاجلة والآجلة، تفسيرًا وادّاءً. وهو منحى تحليليّ قد تسنده بقوة بعض المعطيات الواقعيّة لعمليّة استعداد الأحزاب لخوض المعركة الانتخابيّة. فقليلة هي الأحزاب التي دخلت الانتخابات ببرنامج اقتصاديّ واجتماعيّ واضح، وكثيرة هي الأحزاب التي دخلت المعركة بيد فارغة وأخرى لا شيء فيها، وبطبيعة الحال طرح جّلهم - خاصّة هؤلاء الذين فتحت أمامهم وسائل الإعلام المرئيّة المسموعة - وجّهات نظرهم المستقبليّة في القضايا الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وأطنب البعض منهم في الحديث عن ذلك، لكن عمليًا وفعليًا، خاض عددٌ غير قليل من الأحزاب المتنافسة - وخاصّة ذات النّقل السياسيّ والتّاريخي - المعركة من دون برنامج مكتوب ومضبوط الأركان. وهناك من رأى من الأحزاب صراحة أنّ المناسبة

^{٢١} الوكالة التونسية للاتصال الخارجي، تونس، الذكريّ العشريّ للتحوّل، ص ١٥٠.

^{٢٢} المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطنيّ للتشغيل، تونس ٢٠٠٨، ص ٢٦.

(انتخابات المجلس الوطني التأسيسي) والهدف (كتابة الدستور) لا يحتاجان إلى طرح برامج اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وتعدّ حركة النهضة ممّن طرحوا برنامجًا اقتصاديًا واجتماعيًا، قدّم تصوّرًا شرحت فيه عددًا من وجهات نظرها للقضايا والملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى تلك الأشدّ حساسيةً واستغلالًا من خصومها. وبغضّ النظر عن المواقف الموضوعية من محتوى ذلك البرنامج ومستويات واقعيته، فإنّ ما يهمّ في هذا النطاق هو الحدث في حدّ ذاته ودلالاته التي تتحمّل بدورها جزءًا من مسؤولية فوز حركة النهضة بأغلبية المقاعد. وعلى الرّغم من إدراك حركة النهضة أنّ التّنافس الانتخابيّ ليوم ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١ ليس مناسبة تنافس على البرامج والتصورات بل معركةً على شكل الدستور وتوجّهاته العامّة، إلا أنّها اختارت التسلّح ببرنامج استباقيّ كسبت من خلاله المعركة -إلى جانب جملة من العناصر الأخرى بالتأكيد- بشكلٍ فاق توقّعات المراقبين والمحلّين، وفاق سقف تطلّعات النهضة نفسها في نسب حصد المقاعد. وبهذا تتأكّد لنا فرضية أنّ السلوك الانتخابيّ للتونسيّ في هذه الانتخابات ربّما كان في بعض مناحيه انفعاليًا، لكن الأکید أنّه كان في جانبٍ كبير منه خيارًا عقلانيًا وسلوكًا واقعيًا راهن فيما راهن على مشروعات اقتصادية واجتماعية وسياسية تبسّطت له وبدت أكثر وضوحًا وأيسر هضمًا.

وتنطبق هذه الحال بشكلٍ أو بآخر على تحليل ما سمّي بمفاجأة التأسيسيّ أو بـ"ظاهرة" العريضة الشعبية. وهي تيّار سياسيّ مستقلّ ومستجدّ، أُعلن عنه يوم ٣ آذار / مارس ٢٠١١، ورشّح قوائم في أكثر من دائرة، ودخل المعركة الانتخابية من دون سابق تاريخ سياسيّ أو نضاليّ ولكن ببرنامج اقتصاديّ واجتماعيّ^(٢٣). ومهما تكن مستويات نقدنا لمدى واقعية ما عُرض في هذا البرنامج (الذي استخفّ به عددٌ كبير من المراقبين والمحلّين ونُعت بشتّى أوصاف اللامعقولية)، إلا أنّه يمثّل اجتهادًا طرح حلولًا ممكنة لمشاكل ومصاعب حياتية تعيشها فئة لا يُستهان بها من أبناء المناطق الداخلية والريفية والأحياء الفقيرة والمهمّشة. وقد يكون المعطى الانفعاليّ والتّعاطف الوجدانيّ - ممثلاً في تحرك الانتماء الجهويّ وعامل القرابة والدّم ونصرة الأخ وابن العمّ - حاضرة وصنعت بعضًا من فوز قوائم العريضة في منطقة سيدي بوزيد - مرتّب الانتماء القبليّ

^{٢٣} دعا بالأساس إلى وضع دستور ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان والهوية العربية الإسلامية لتونس وإقرار مبدأ مجانية الصحة للجميع وإسناد منحة بطالة قدرها ٢٠٠ دينار تونسي لفائدة ٥٠٠ ألف من مستحقيها، بالإضافة إلى تمكين المسنّين من التنقل مجانًا في وسائل النقل العمومي وإنشاء ديوان للمظالم ووزارة خاصة بالعمل التونسيين في الخارج.

لرئيس تيار العريضة -، ولكن تلك العوامل لا يمكن لها أن تفسّر نجاح المرشحين من خارج ذلك المربع وفي دوائر انتخابية ممتدة من شمال البلاد إلى وسطها وإلى جنوبها وحتى خارجها (الدائرة الانتخابية في باريس/فرنسا). ومن المهم في هذا السياق عدم التغاضي عن ذكر تأثير الإعلام وتوظيف تيار العريضة الشعبوية قناة فضائية يملكها رئيس التيار في التعريف بالبرنامج وتقريبه من أذهان الناخبين. وعلى الرغم من الميل إلى عدم تضخيم حجم ذلك الدور في التوجيه الآلي لخيارات الناخبين، إلا أنه لا يمكن كذلك أن يُستهان به بما أنّ رئيس تيار العريضة لم يكن موجوداً في تونس، بل كان يدير حملته من لندن وعبر قنواته بشكلٍ يوحي فعلاً بالغرابة ويطرح الكثير من الأسئلة عن أشكال التواصل المختلفة ومجريات التنسيق بين مناصري هذا التيار الذي ظهر في يومٍ وليلة وسائر عمليات ضبط القوائم واختيار المرشحين وإدارة الحملة وتمويلها وغير ذلك من التفاصيل الإجرائية التي ساهم الحضور الإعلامي اليومي لرئيس التيار من لندن في ضبط العديد منها على الهواء مباشرةً.

هذا، ويبقى كذلك شبح "التجمع الدستوري الديمقراطي" - الغائب الحاضر في مشهد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي - عاملاً مهماً ذهبت بعض القراءات إلى تأكيد حضوره بأشكالٍ مختلفة. ومنها فرضية أنّ تركة المليونيين منخرط في هذا الحزب قبل عملية حلّه بعد الثورة قد تكون أعطت أصواتها في انتخابات التأسيسي إما لتيار العريضة لمساندته أو دعمه، أو لحركة النهضة انتقاماً وتشفيًا من المجتمع الذي لفظ بن علي وحلّ التجمع الدستوري الديمقراطي بحسب ما عبّر عنه أنصار التجمع فور قرار حلّه^(٢٤).

تبقى فرضية التصويت الانتقامي أو العقابي واردة في بعض أبعادها الفرديّة، لكنّها تظلّ مستبعدة بنظرنا في صيغها الجماعية، وذلك لسببٍ بسيط وهو أنّ التجمع الدستوري الديمقراطي المنحلّ لم تتوفر لديه عناصر توليف قوية بين منخرطيه، وكان يفتقد هيكليةً إلى روابط نضالية متينة كان بإمكانها الصمود بعد الثورة أو التحوّل بالحزب إلى طور العمل السياسي السريّ، فغابت بذلك كلّ إمكانيات الاستثمار الرمزيّ التي ربّما كان من شأنها أن تنتقد صورة الحزب، وانهارت وحدته وتفتتت مباشرةً بعد تهوي رأس النظام وتتابع سقوط رموزه.

^{٢٤} تتبنى هذه القراءة بعض الكتابات التي تعتبر أنّ تلك الكتلة هدّدت بالتصويت الانتقامي لفائدة النهضة منذ اعتصامها بمبنى "القبة" والذي جاء في سياق التصدي لاعتصام "القبة"، وهي الكتلة التي نعتها الوزير الأول السابق محمد الغنوشي عند تنحيه عن الحكم "بالأغلبية الصامتة". انظر: السؤال راجي، "قراءة في نتائج الانتخابات التونسية"، الموقع الإلكتروني: الحوار المتمدن، ٢٠١١/١١/٥.

وجفّ رصيده النضاليّ والتاريخي، خاصّةً بعد قرار مجموعة مهمّة من البورقيبيين المنضويين في التجمّع سابقاً النأي بأنفسهم عنه بعد الثّورة وتأسيس أحزاب جعلت من التّراث البورقيبي مرجعيّتها الأساسيّة.

وإذا افترضنا جدلاً أنّ الروابط الحزبيّة - على الأقلّ في بعدها الوجدانيّ - لا تزال فاعلة في نفوس مجموعات المنخرطين السّابقين في التجمّع الدستوريّ الديمقراطيّ، فإنّ المنطق يدفع باتجاه تصويت هؤلاء لعدد مهمّ من الأحزاب الوليدة التي تفرّعت بعد الثّورة عن التجمّع المنحلّ. وقد راهن عددٌ منها فعلاً على تلك الكتلة الانتخابيّة، ولكن النّتائج لم تعكس أثراً واضحاً لاستمراريّة الحسّ السياسيّ "التجمعيّ" في نفوس بعض المجموعات من النّاهيين. بل إنّ نتائج الانتخابات أكّدت أنّ رسالة العقاب الجماعيّ التي أراد الشعب التونسيّ توصيلها للأحزاب ذات الخلفيّة التجمعيّة واستبعادها من المشهد السياسيّ وإقصائها من أغلب الدوائر، كانت من أكثر رسائل يوم ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١ وضوحاً وبلاغةً وبشكلٍ فاق بدوره حدود التوقّعات. بل وربّما رأى البعض أنّ النّاهب التونسيّ لم يرحم حتّى تلك الأحزاب التي تعدّ نفسها ذات رصيد نضاليّ (كالحزب الديمقراطيّ التقدّميّ)، لا لشيء إلاّ لأنّها أعلنت النّقارب مع أنقاض التجمّع وفتحت قوائمها الانتخابيّة أمام بعض أعضائه السّابقين، واستماتت في رفض إقصاء التجمعيّين من ترشيح أنفسهم لانتخابات المجلس الوطنيّ التأسيسيّ في مراحل صياغة القانون الانتخابيّ الحاليّ في إطار المداولات بشأن "الفصل ١٥" القاضي بمنع كلّ من تحمّل مسؤوليّة سياسيّة في التجمّع المحلّ من الترشّح. وهو ما جعل تلك الأحزاب تتخلف عن المواقع الأماميّة في نتائج انتخابات التأسيسيّ على الرغم من تأكيد نتائج سبر الآراء المختلفة المنجزة قبل الانتخابات تبوّئها مراتب مهمّة.

ومن المفيد الإشارة إلى أنّه خلافاً للمتوقّع كذلك، لم يحمل موسم التأسيسيّ حصاداً يُذكر لأصحاب القوائم المستقلّة. وكانت نتائجها دون المتوقّع بكثير، خاصّةً بالمقارنة مع وزنها الكميّ، حيث بلغ عددها ٦٥٥ قائمة مترشّحة من أصل ١٥١٩ قائمة، ومقارنةً بنقلها النوعيّ الذي جعل من بعضها يحمل أسماء مهمّة لمناضلين ولشخصيّات وطنيّة مشهود لها بالنزاهة وبالصدّق والكفاءة في ميادين مهنيّة مختلفة كالقضاء والتّعليم العاليّ والمحاماة وغير ذلك من المجالات. وقد اختار هؤلاء خوض الانتخابات في استقلاليّة عن الأحزاب مع اعتقادٍ راسخ في أهميّة وزنهم الاجتماعيّ ومكانتهم المتميّزة في المجتمع وفي أذهان العموم. وهو ما لم تؤكّده على خلاف ذلك نتائج التأسيسيّ. وتحتمل حركة تغيير الكفاءات الوطنيّة المستقلّة عن مقاعد المجلس التأسيسيّ

في ظلّ حضورٍ نوعيٍّ مغايرٍ لشخصياتٍ غيرٍ معروفةٍ وطنياً وذاتٍ مستوياتٍ تعليميةٍ وخلفياتٍ نضاليةٍ متباينة، تفسيراتٍ موضوعيةٍ تتّصلُ بالسياقِ السوسيوسياسيِّ لهذه الانتخابات، كما يتّصلُ بعضها الآخر بأبعادٍ ذاتيةٍ للمرشّحين أنفسهم ولنوعيةٍ خطابهم وأساليب تفاعلهم مع الحدث الانتخابي. ولا شكّ في أنّ استبعاد المستقلّين من مقاعد المجلس لا يحمل في حدّ ذاته - وبأيّ صورةٍ من الصّور - معاني عدم تقدير لمكانة بعضهم المتميّزة في قلوب النّاس أو عدم الاعتبار المعنويِّ لمواقعهم الاجتماعية وأرصدتهم النضالية، بقدر ما يبرهن ببساطة على أنّ المحدّدات العامّة للاختيار في صلب هذه المعركة الانتخابية وعمليات المضاربة السياسية وقوانين اللّعب كانت متّصلةً بغير ذلك. وربّما يدرك عدد مهمّ من النّخبين أنّ بعض الشّخصيات المستقلّة بخلفياتها القانونية والجامعية ورصيدها الوطنيّ كان بإمكانها أن تكون الأقدر على المساهمة في صياغة الدّستور الجديد من التشكيلة الحاليّة^(٢٥) للمجلس التأسيسيّ التي أفرزتها النّتائج - وبعضها أسماء نكرة على المستوى الوطنيّ -، ولكن المراهنة كانت على كتل حزبية ولم تكن مطلقاً على أشخاص مهمّما ثقل وزنهم الماديّ والمعنويّ. فالنّاخب توجّه إلى صناديق الاقتراع في جميع الدّوائر الانتخابية ليصوّت لحزبٍ وليس لمجموعة أفراد، وكان في غالب الحالات يجهل أسماء من هم في القوائم، ولا أدلّ على ذلك من أنّ ورقة النّصوبت في حدّ ذاتها لم تتضمّن إلا رموز قوائم وأرقامها وأسماء أحزاب. فالمعركة كانت إذاً معركة قوى وكتل حزبية ولم تكن معركة أشخاص فرادى ولا معركة مكانات اجتماعية أو أرصدة معنوية لأفراد، ولذلك لم يجد المستقلّون لهم حظاً في ركح هذا الصّراع، وبالقدر الذي استقوت أوزان الكتل الحزبية المتنافسة في مختلف حلبات الصّراع ومساحاته وتضخّمت قواعد الانتخابية، ضاقت الدّوائر على المستقلّين وانكفأت قوائمهم على ذاتها وتضاعلت حظوظهم في النّفاذ للمجلس التأسيسيّ.

وقد يفرض النّحليل الموضوعيّ في هذا النّطاق إثارة جملة من العوامل الموضوعية الأخرى التي قد تبرّر جانباً من استبعاد المستقلّين من مقاعد المجلس التأسيسيّ، الذي يبقى في نظرنا استبعاداً عفويّاً وغير متعمّد. ومن ذلك مسائل تمويل الدّعاية وأساليب النّفاذ إلى مواطن النّقل الانتخابيّ والقدرة المادية والتنظيمية واللوجستية للمستقلّين أمام الآلة الحزبية التي بدت أكثر استعداداً للعقبة الكوود والأقدر على تعبئة جمهور

^{٢٥} ضمّت هذه التشكيلة ٧٨ مقعداً لرجال تعليم من مختلف الأصناف والرتب (من بينهم ٢٦ من التعليم العالي)، وضمت ٣٢ محامياً، ومجموعة ١٦ من الأطباء والصيدالّة، وأما بقية المقاعد فمتنوعة كالمهندسين والإطارات البنكية وعدد من الموظفين الإداريين وأصحاب شركات خاصة ورجال أعمال ومستثمرين. وشملت هذه التشكيلة بعض الرياضيين ورئيس جمعية رياضية ومخرجة سينمائية. وشملت ٦ مقاعد ظفر بها معطلّون عن العمل، و ٩ مقاعد أخرى لمتقاعد من سلك التعليم وإداريين سابقين.

الناخبين وإعداد القوة والتسلح بالفكرة والمادة والبشر. وهناك - إلى جانب ذلك - نوعية خطاب المستقلين والجمهور الذي تم استهدافه والذي ظلّ منحصراً في الغالب في مربع النخبة وأفضية المؤتمرات وحلقات النقاش والاجتماعات الضيقة. وقد تطرح أسئلة مهمة عن دور القانون الانتخابي الحالي^(٢٦) في عملية الاصطفاء وما أدى إليه توظيفه من نتائج مخالفة للانتظارات، ولكنّ مختلف هذه العوامل الموضوعية على أهميتها في تبرير جانب من ذلك الاستثناء الطبيعي للمستقلين من مقاعد المجلس التأسيسي، تبقى بنظرنا ثانوية في توضيح الأسباب الفعلية والحاسمة في ذلك الانسحاب الصامت من الصورة.

وجدير بالملاحظة أنّ هذا الانسحاب لم يستثن كذلك حالة عدد من الأسماء النقابية المعروفة التي اختار بعضها دخول المعركة عبر قوائم مستقلة، أو دخولها بالانضمام إلى قوائم أحزاب عمالية وليدة انبثقت من رحم المنظمة العمالية "الاتحاد العام التونسي للشغل". ولكنّ نتائج التأسيسي لم تحمل صدقاً عمالياً يذكر، لا في مستوى القوائم المستقلة ولا في مستوى الأحزاب العمالية. وغاب عن المجلس وزن الاتحاد الذي لم يعتد الغياب عن المشهد السياسي في تونس لا قبل الثورة ولا بعدها، وهو الطرف الذي يُحسب له ولقواعده بدرجة أساسية تحريك أجيح التمرد في جهات البلاد الداخلية منذ الأحداث الأولى ليوم ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠، وتُحسب له جملة من الأدوار الفاعلة في تحريك المشهد وتوجيه البوصلة العامة للتحركات في الأشهر الأولى بعد الثورة. ويذكر في هذا الصدد أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل كان من القوى البارزة في تصنيف المشهد السياسي لتونس المستقلة وتأثيره من خلال حضوره البارز ككتلة محورية في انتخابات المجلس التأسيسي الأول سنة ١٩٥٦، فهل ينذر هذا الغياب اليوم بتراجع مثير للدور العمالي والمركزية النقابية في التأثير في المشهد السياسي التونسي خاصة في ضوء مستجدات هذا المشهد بعد ثورة ٢٠١١؟ هذا المشهد المنسجم بظهور لاعبين جدد في الملعب السياسي بحكم التعددية النقابية والتعددية الحزبية التي فرضت نفسها رافداً مهماً وسنداً ضرورياً لمسار انتقال ديمقراطي بصدد التشكل.

^{٢٦} لم يسلم القانون الانتخابي المعتمد في انتخابات ٢٠١١، والقائم على مبدأ أفضل البقايا، من انتقادات عديدة حملته عبرها بعض الأحزاب والمستقلون الذين لم يتمكنوا من انتزاع عدد من المقاعد مسؤولية فشلهم، نظراً لأنه فتح باباً كبيراً أمام حركة الترشح مع تعليق آمال أكبر بحظوظ الفوز، ولكنه في واقع الأمر وعلى خلاف المتوقع لم يكن كذلك. واعتبروه كذلك مسؤولاً عن كثرة القوائم التي اعتقدت في درجات إنصاف القانون للقوائم والأحزاب ذات الأوزان الضعيفة والأمل في تشريكها في المجلس، بحيث ساهم كل ذلك في حركة تشتيت كبيرة لأصوات الناخبين. ويذكر أيضاً أن عدداً من القانونيين اعتبروا أنّ القانون الانتخابي قد تسبب كذلك في ظلم حركة النهضة بحرمانها من عدد لا يستهان به من المقاعد ومن الأصوات. وهو ما يفسر إلى حد ما الهدف الأوحد من مبدأ أفضل البقايا والمتمثل في الحجب القانوني المستبق لاحتكار مقاعد المجلس من قوّة تمثيلية مسيطرة لحصولها على أغلبية الأصوات.

رابعاً - انتخابات التأسيسي: امتحان الديمقراطية ودروس المواطنة

على قدر ما حملته نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي من مفاجآت غير متوقّعة، وعلى قدر مخالفة تلك النتائج للتوقّعات، وعلى قدر ما استنزفته من وقت تونس قبل إجرائها من جدل وحلّ وعقد، واحتجاجات واعتصامات، فإنّها جاءت كذلك حبلً بالدروس.

ومن المفيد التذكير في هذا النّطاق بأنّه منذ أن تقرّرت الانتخابات في المناسبة الأولى ليوم ٢٤/٠٧/٢٠١١ ثمّ تأجيلها للموعد الثّاني، كانت هواجس عدم ثقة التونسيين في نجاح المسار الديمقراطيّ كبيرة، وكان الشّعور بالخيبة السياسيّة يسيطر على لاوعي المواطنين وإحساسهم. وظلّ الحكم المسبق بفشل الانتخابات المتوقّعة - إمّا بعدم إجرائها مطلقاً أو بتزويرها أو بإفشالها عبر افتعال العنف من قبل مجهولين يُعتون دائماً بأعداء الثورة - هو سيّد الموقف. واستمرّت فعاليّة الخيبات السياسيّة السّابقة في السّيطرة على ذوات المواطنين ولاشعورهم وفي تغذية الهواجس وتوقّع فشل الانتخابات. وسيطر الخوف المرضيّ على الثورة الجينيّة ليفعل فعله في السّاحات الاجتماعيّة وفي السّاحات الافتراضيّة. واستمرّت شبكات التّواصل الاجتماعيّ تتناقل الأخبار بسرعتها المعهودة وقدرتها الفائقة على تداول الشّائعات والتّسريبات والتّصريحات المربكة للمعنويّات بشأن مؤامرات تحويل وجهة الثورة وواد مسار الانتقال الديمقراطيّ. ولم تُهدئ تطمينات رئيس الحكومة المؤقتة من روع المواطنين ولا الأحزاب التي ظلّ كلّ منها يهدّد بطريقته بالتدخّل في حال حدوث أيّ طارئ قد يحول دون إجراء الموعد الانتخابيّ. وإلى يوم التّصويت، كانت الأجواء الاجتماعيّة والسياسيّة متوتّرة ومشحونة بالخوف من مجهول ترصدت له الحكومة المؤقتة بحشدٍ أمنيّ وعسكريّ لافت وغير معتاد. ولكن على الرّغم من كلّ ذلك، وجدت تونس نفسها منذ السّاعات الأولى ليوم ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١ أمام طوابير طويلة من المواطنين تصطفّ أمام مختلف مكاتب الاقتراع محقّقةً بذلك نسبة مشاركة فاقت التوقّعات، حيث بلغت النّسبة العامّة للمشاركة ٥٤,١% داخل تونس^(٢٧) و٥٢% في الدوائر الانتخابيّة في الخارج.

وفي سؤالٍ له عن ما أثار إعجابه في سير عمليّة تصويت التونسيين يوم ٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١١، أجاب البرلمانيّ أندرياس غروس، الذي جاء إلى تونس على رأس فريقٍ من المراقبين التّابعين للجمعيّة

^{٢٧} بحسب إحصائيات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بلغت أعلى نسبة مشاركة بين الدوائر الانتخابيّة ٦٦% في دائرة قبلي في الجنوب الغربيّ التونسي، وأقل نسبة ٤٨% في دائرة سليانة في الوسط الغربي، وتجاوزت نسبة المشاركة ٦٠% في أربع دوائر انتخابيّة من أصل ٢٧ دائرة داخل تونس.

البرلمانية لمجلس أوروبا، بقوله: "أولاً، وقوف الأشخاص بكرامة وشعورهم بالفخر واستعدادهم للانتظار ساعتين وثلاث ساعات في ساحات المدارس قبل الاقتراب من صندوق الاقتراع لإيداع ورقة التصويت. وقد مرّت العملية في أجواء سادها الهدوء والكرامة والشّعور بالمسؤولية بصورة لا تكاد تُصدّق. وشعرنا لدى المواطنين الذين تجاوزت نسبة مشاركتهم في الانتخابات ٩٠%، حتّى في القرى المعزولة البعيدة مئات الكيلومترات عن العاصمة تونس، بأنّهم فخورون ومستعدّون لاغتنام اللحظة التاريخية. فلأوّل مرّة منذ مئة عام، تمتّع التونسيون بحريّة اختيار هيئة (حاكمة) وبمنحها الشرعية، وقاموا بذلك بشكلٍ فريد من نوعه تقريباً في تاريخ الديمقراطية في العالم منذ الثورة الفرنسية. فالديمقراطية هي دائماً عملية ذات مراحل، واليوم أُنجزت في تونس مرحلة واحدة بكلّ خير لهذا البلد"^(٢٨).

وجد المواطنون التونسيون إذاً أنفسهم - من مختلف المستويات التعليمية، ومن مختلف الشرائح الاجتماعية، ومن مختلف الأعمار من شباب وكهول وشيوخ من الجنسين، ومن مختلف الرتب والمسؤوليات - يصطفّون، وينتظر الكلّ دوره من دون تعدّد لأحد منهم على دور الآخر بلغ شأنه الاجتماعيّ ما بلغ^(٢٩). والتحمّ التونسيون والتونسيات - في لحظة تاريخية مشهودة - بمواطنيتهم، التي كانت مغيبّة فيهم لعقود طويلة، حين غمسوا أصابعهم في قارورة الحبر الانتخابي كما يقتضيه الواجب على كلّ من رام أداء واجب التصويت يومها، والمفروض على كلّ من اختار طوعاً التوجّه إلى مكاتب الاقتراع واختار قبل ذلك طوعاً التسجيل في القوائم الانتخابية، وكذلك على كلّ من لم ير فائدة من قبل في عملية التصويت ولكن تحرّكت في دواخله مواطنيته يومها، فهرع قبل أن تفوت عليه الفرصة في البحث عن اسمه في مكان ما والإدلاء بصوته^(٣٠).

وتحوّل غمس سبابة اليد اليسرى في الحبر - الذي تردّدت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في اعتماده وتخوّفت من ردود الفعل بشأنه كونه حركة تبدو غير حضارية وقابلة للعديد من التأويلات - إلى مصدر للفخر وللتباهي بين المواطنين من مختلف الشرائح والمستويات الاجتماعية. وأصبح الإصبع الملطّخ بالحبر رمزاً للحظة تمايز وعلامة فارقة بين من استجاب لنداء مواطنيته وبين من رفض الانصياع لها وخشي تجريبها؛ وفاصلاً دالاً بين عهدٍ من تهيش المواطن والافتراء عليه بالصناديق الكاذبة وبأصوات الميتين،

^{٢٨} كمال اللطيف، "أندرياس غروس: التونسيون أوجدوا المثال الذي يتعيّن الاقتداء به"، موقع سويس أنفو، ٢٥/١٠/٢٠١١.

^{٢٩} تداولت شبكة الفايص بوك الاجتماعية صوراً معبرة لوزراء حاليين ولمسؤولين سياسيين كبار في الحكومة الحالية يصطفّون في طوابير المقترعين ينتظرون دورهم مثلهم مثل الجميع، وهي طواهر لم يعتدها المواطن التونسي من قبل. حيث كانت تطغى ثقافة التبرّج المبالغ فيه للشخصيات السياسية من مختلف الرواتب مقابل غياب حدّ أدنى من الاعتبار المعنوي لعامة الناس وللمواطن "البسيط". وتداولت كذلك بعض أشرطة الفيديو المؤثقة لاحتجاج المواطنين على رئيسة قائمة لم تحترم دورها في الطابور وطلب منها الاصطفاف مثل غيرها على الرغم من أنّ القانون الانتخابي يمنح رؤساء القوائم حقّ المرور المباشر للتصويت.

^{٣٠} تركت الهيئة المجال مفتوحاً يوم الانتخاب لهؤلاء الذين تخلفوا عن التسجيل في القوائم الانتخابية للإدلاء بأصواتهم في مكاتب خاصة.

وعهد يؤسس لعلاقة مغايرة مع الصندوق، يشهد في حضرته ذلك الحبر للمواطن بأن لا تصويت بعد اليوم لغير أحياء يرزقون. وربما لا يختلف تسارع نسق إقبال التونسيين على غمس الأصابع في الحبر يوم ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ - إلا في بعض تفاصيله - عن نسق تداعي مختلف جهات البلاد ومختلف الأفراد من أبناء المناطق والتحامهم بحركة التمرد والاحتجاج تلبيةً لنداء الثورة واستجابةً لصرخة البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه قهراً يوم ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠، أو عن تسارع وتيرة تداعي التونسيين إلى الالتحاق بشارع الحبيب بورقيبة يوم ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ من أجل الصراخ في وجه بن علي بكلمة ارحل (Dégage)، سوى في أنّ التداعي الأول كان مطالبة بالكرامة بينما كان التداعي الثاني ممارسةً لها. كان الموعد الأول من أجل حلم قد يتحقق، وكان الثاني من أجل حقيقة ثابتة. ولعلّ المناسبتين كانتا لحظات مميزة في نشأة "الزمن الوطني المتجانس" الذي منح عموم مناطق البلاد قوة الشعور بالانتماء إلى حركة شعبية عارمة تسامى فيها الكلّ فوق ضيق الأفق والحسابات الضيقة. إنّها لحظة اكتظاظ الحيز العامّ بالمواطنين، ولحظة التسييس الشامل، وشعور كلّ فرد بأنّه مسؤول كمواطن، إنّها لحظة المواطنة في تونس^(٣١). وكانت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس بذلك لحظة ثانية (بعد الثورة) فريدة من نوعها قوية بدروسها التي شطبت آثار الزّيع ومحت مرارة الحياة السياسيّة السابقة وقُبرت كلّ مهاترات الاستخفاف بمواطنة المواطن التونسي. ووضعت في ذات اللحظة على المحكّ فرضيات غريبة شكّكت سابقاً في جهوزية مجتمعاتنا لممارسة الديمقراطية، وفي أطروحات داعية لحقنها بالديمقراطية على جرعات^(٣٢). وعلى الرغم من أنّ هذا الموعد الانتخابي جاء في شكل "درس افتتاحي" في باب الديمقراطية، فإنّه أتاها باقتدار كبير من بابها الواسع وجاء بها في جرعة واحدة. ولم تمنح صناديق اقتراع المجلس الوطني التأسيسي لأول مرة المواطن التونسي - بأحجامه الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة وألوانه السياسيّة المتباينة - فرصة اختيار حرّ لمرشّحين لصياغة الدّستور فحسب، ولكن منحت كذلك لأول مرة فرصة التعديل والتغيير والتحكّم في شأن البلاد الذي كان محرّماً عليه في سالف العهود. ولقد كانت صناديق التأسيسي رحبة بما منحته للمواطن المقموع لعقود طويلة من فرص تضمينها انفعالاته المكتومة وتحميلها مختلف مشاعر العقاب والتشقي والانتقام والانتشاء. وتغيّرت مع أوّل ورقة تصويت حقيقيّة في تاريخ البلاد أشكال التّعبير المتراوحة سابقاً بين العنف والمخاتلة والمحاباة إلى خطوة ديمقراطيّة تأسّس عبرها التّعبير الحضاريّ عن مستويات الاستهجان والرّفص ودرجات القبول والرّضا. ومباشرةً بعد الإعلان عن النّتائج، تبادل الجميع التّهاني وهنأ "الخاسرون" من فاز، فكانت لحظة أخرى كشفت عن تقاليد جديدة وليدة امتحان الديمقراطيّة، عبّرت عن

^{٣١} عزمي بشارة، "زمن الثورات وسرعة الضوء وتونس العرب"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٥/١/٢٠١١.

<http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/80b11590-87bf-4247-921d-fa7dc67e6a45>

^{٣٢} عبّر عن مثل هذه الأفكار علناً الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك في حديثه عن سبل إرساء الديمقراطية في دول المغرب العربي.

استيعاب مبكر لدروسها وعن وعي مستجدّ بضرورة احترام نتائج الصندوق والانصياع لها، والانقياد لأخلاقيات التعايش المشترك، وتقبل الآخر، والتنازع الحضاري والراقي من أجل الإسهام البناء في تصوّر المستقبل.

ولكنّ الأکید أنه بغضّ النظر عمّن اعتبر نفسه رابعاً ومن اعتبر نفسه خاسراً وعمّن ظفر بمقاعد في المجلس ومن لم يظفر من مختلف الأسماء والأحزاب والقوائم، فإنّ الجميع فائزون، وتونس هي الفائز الأكبر، حيث صنعت إرادة شعبها الذي كان "يريد إسقاط النظام" ذلك الفوز. ونجحت تونس وشعبها بامتياز مع مرتبة الشرف في أول امتحان للديمقراطية.

خاتمة

جسدت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي مناسبة تاريخية لحركة تصالح مختلفة الأبعاد والآماد. فلم تكن انتخابات لممثلين يختارهم الشعب لمهمة كتابة دستور جديد لتونس فحسب، بل كانت أبعد من ذلك دلالة وأكثر عمقاً. كانت فرصة لإعادة اكتشاف توازن بوصلات الهوية التي ظنّت بها الظنون واعتقد البعض أنّها ارتبكت واختلّ توازنها. وكانت فرصة لإعادة ثقة المواطن في مشهد سياسي تلتخّ بالاستهتار بالفرد وباستبعاده العلنيّ من دوائر الاستشارة وتحديد المصير. لقد كانت تجربة تصالح للتونسيين مع أنفسهم أولاً، ومع بعضهم البعض ثانياً، ومع ماضيهم وحاضرهم السياسي والاجتماعي ثالثاً.

وعلى الأهمية المرحلية لكلّ ما جادت به مرحلة ما قبل انتخابات التأسيسي وما بعدها من دروس وعبر وما نقشته من طيب الأصداء وبالغ الأثر، يبقى من المفيد القول إنّ انتخابات التأسيسي قدّمت كذلك رسائل بليغة لمختلف اللاعبين السياسيين الحاليين أو كلّ من ستسوّل له نفسه الدخول يوماً إلى ذلك الملعب من لاعبين جدد، بأن لا تسامح مستقبلاً مع محترفي الاستخفاف بالمواطنة، لقد ذاقت تونس حلاوة تجربة الديمقراطية ولن تتنازل عنها يوماً كلّها ذلك ما كلّفها من حيرٍ ومن صناديق.

وإن كانت صناديق انتخابات التأسيسي في سنة ٢٠١١ أوّل نتيجة تلخّص مساراً تتكرّر فيه النظام السياسي للمجتمع ولمسؤولية حمل أمانته فأدار ذلك المجتمع له ظهره بعد طول احتمال، فإنه من المؤكّد أنّ الصندوق سيكون من هنا فصاعداً الشاهد الأصدق على من يراه الشعب الأحقّ بحمل تلك الأمانة، وسيظلّ شبح ذلك الصندوق يطارد كلّ من سيخون الأمانة أو من سيتبدّى أنّه دون شرف حملها.